جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية

دائرة الشؤون الفنية والدراسات

قسم الترجمة

المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

يوليو/ تموز ٢٠١٠

ترجمـــــــــة:
اسراء عز الدين اسراء جمال
معن صبيح يعقوب غفران ناصر جعفر

مراجعة وتنقيح:
رعد عباس ناصر
مدير قسم الترجمة

يوليو- تموز ٢٠١٠

INTOSAI

الدولية
المجـــــــلة
للتدقيق الحكومي

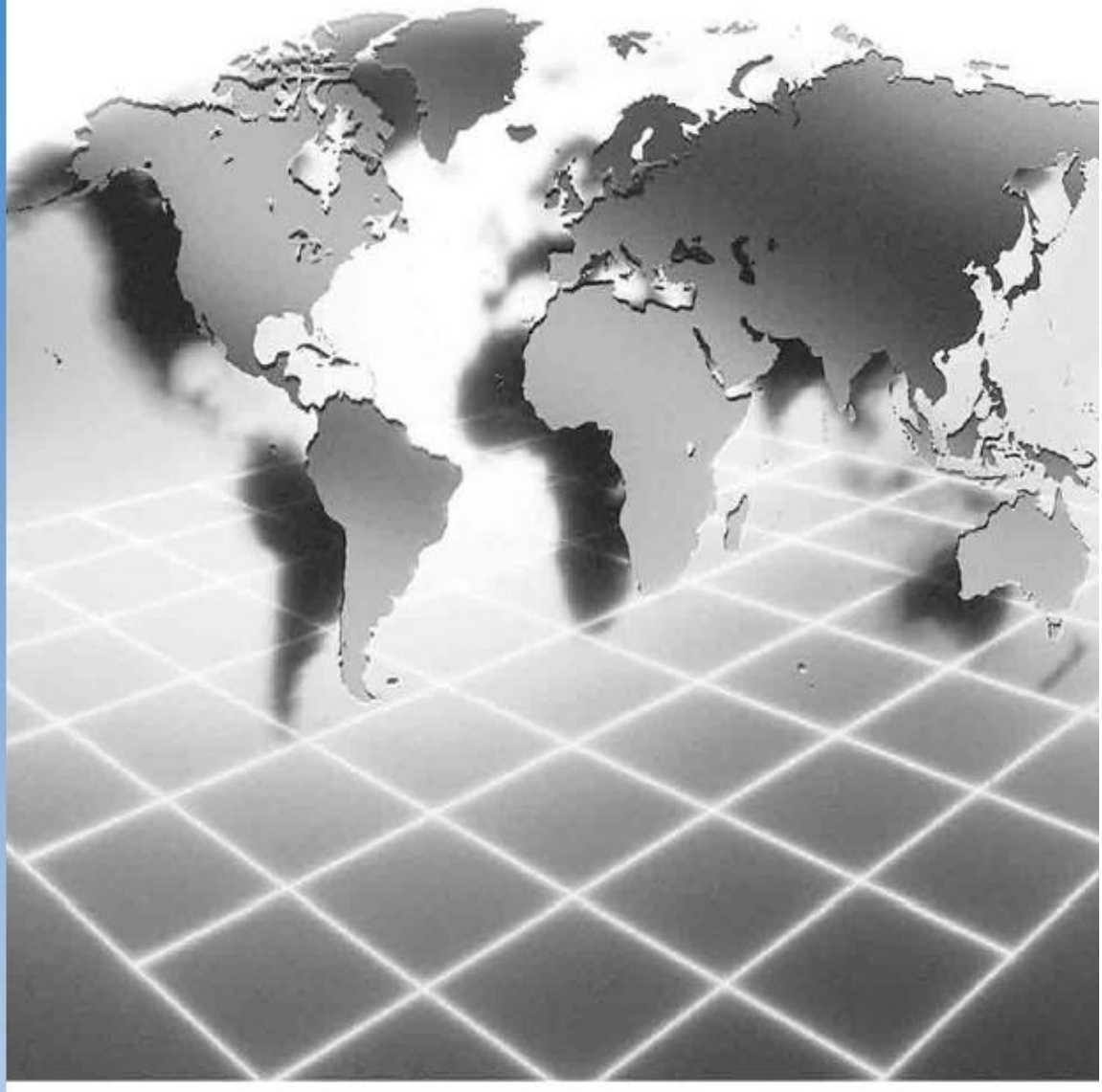

July 2010 يوليو ٢٠١٠

يوليو ٢٠١٠

المجلد ٣٧، العدد ٣

المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي ٢٠١٠

هيئة التحرير
جوزيف موزر، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا.
شيلا فريزر، المدقق العام ، كندا.
فائزة الكافي ، رئيس أول ، لدائرة الحسابات، تونس.
جين دودارو ، المراقب العام وكالة ، الولايات المتحدة الأميركية.
كلود اوزبالدو روسيان، مراقب عام ،فنزويلا.

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
هيلين هيسنغ (الولايات المتحدة).

رئيس التحرير
موريل فورستر (الولايات المتحدة).

مساعدو رئيس التحرير
لندا سيليفاك (الولايات المتحدة).
كريستوفر ليونز (الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون
مكتب المدقق العام (كندا).
سودا كريشنان(اسوساي-الهند).
لوسيان سيكالو (اسباساي-تونجا).
أمانة منظمة الكاروساي (سانت لوسيا).
الأمانة العامة للأوروساي (اسبانيا).
خميس حسني (تونس).
يادير ا ايسبينوزا مورينو (فنزويلا).
الأمانة العامة للانتوساي (النمسا).
مكتب مساءلة الحكومة (الولايات المتحدة).

الإدارة
سابرينا تشايس (الولايات المتحدة).
بول ميلر (الولايات المتحدة)

أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي
خوان بورتال مارتينيز، المدقق العام لاتحاد الرقابة العليا ، المكسيك، *رئيس المجلس*
ترانس نومبيبي، مراقب عام مكتب المراقب العام، جنوب أفريقيا، *النائب الأول لرئيس المجلس*
أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة، السعودية، *النائب الثاني لرئيس المجلس*
جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة، النمسا، *أمين عام المجلس*
لي جياي، مدقق عام مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية
بول ار اس اولسوورث مدير تدقيق مكتب التدقيق لجزر الكوك
زيريو بوجي، رئيس غرفة الحسابات ، كوديفوا
بال سابودي ، الرئيس المفوض، هنغاريا
فينود راي، مراقب ومدقق عام الهند
هونغ سيك كيم، رئيس ديوان الرقابة والتفتيش ، كوريا
علي الحسناوي، المدقق العام للجنة الشعبية العامة لأعمال التدقيق والرقابة الفنية، الجماهيرية العربية الليبية
لويس منتينيغرو ايسبينوزا، رئيس المجلس الأعلى للرقابة العليا ، نيكاراغوا
يورغن كوزمو، المدقق العام في ريكسيرفيسيون، النرويج.
سيرجي فاديموفتش ستيباشين، رئيس غرفة الحسابات، روسيا الاتحادية
ويزلي غالوي، مدير التدقيق وكالة، مكتب التدقيق الوطني، سانت كيتس و نيفس
امياس مورس، *المراقب والمدقق العام في مكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة*
جين دودارو، المراقب العام وكالة لمكتب مساءلة الحكومة، الولايات المتحدة الأميركية
كلود أوسبالدو روسيان أوزكاتينغ، المراقب العام ، فنزويلا

المحتويات

المقال الافتتاحي ١

أنباء موجزة..... ٥

ادعاءات بالاحتيال تطال ملايين اليوروهات:
لماذا لم نلحظ ذلك؟..... ١١

تقرير عن مؤتمر الجمعية العامة للاسوساي ١٧

تقرير عن مؤتمر الكاروساي ٢٠

نقطة ضوء على الخطة الاستراتيجية ٢٣

من داخل الانتوساي ٢٥

اخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي..... ٣٦

مفكرة الانتوساي..... ٤١

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير(كانون ثاني)، أبريل(نيسان)، يوليو(تموز)، أكتوبر(تشرين أول) ، باللغات العربية ، والانكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والاسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للانتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مساءلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
Room 7814 nw 441 G Street N.W.
Washington D.C. 20548, USA
phone:202 512 4707
Fax: 2025124021
e-mail: *intosiajournal@gao.gov*

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية ، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية نواح نظرية من الرقابة.

توزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة من موقع الانتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت :
intosai.org\www. أو على موقع المجلة
intosaijournal@gao.gov .

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي يصدره المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين وتدرج في سجلات الإدارة وتنشر ملخصات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :
Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilm International, Ann Arbor. Michigan, U.S.A

www.intosaijournal.org

التدقيق: جهازنا المناعي لحماية المجتمع والاقتصاد

ليو جيايي

المراقب العام، مكتب التدقيق الوطني في جمهورية الصين الشعبية

المقال الافتتاحي

في الصين عموما، ينظر الى التدقيق على انه لبنة ودعامة اساسية لاسبيل للاستغناء عنها في هيكل النظام السياسي الوطني. فهو منتج من منتجات الديمقراطية وحكم القانون، ووسيلة من وسائل تطويرهما. وهو أداة ناجعة في رفع مستوى امن الاقتصاد الوطني. اذ يعمل التدقيق عمل جهاز المناعة في جسم الانسان في حماية اقتصاد البلاد والمجتمع. وعلى غرار هذا الجهاز في رصد الأجسام الغريبة والخلايا الشاذة والقضاء عليها، تكشف اجراءات التدقيق العلل القائمة وتحول مسبقا دون ظهور سواها، وتعمل على تعزيز مقاومتها في سائر انحاء الجسد الحكومي عبر ضمان سلامة اموال دافعي الضرائب من حيث الادارة والانفاق. وفي هذا الاطار، ينهض المدققون بمسؤوليات عديدة، نيابة عن عموم الناس وبموجب القانون، من بينها: (١) مراقبة اداء الحكومة من راسها الى اخمص قدميها، والدوائر المرتبطة بها، فضلا عن المؤسسات التي تملك صلاحية التصرف باموال دافعي الضرائب، (٢) اعداد التقارير عن نتائج التدقيق وبسطها امام عامة الشعب، وهي عملية يتولى المدققون من خلالها اماطة اللثام عن المخالفات، وابداء التوصيات لاتخاذ التدابير التصحيحية، وتحري الانتهاكات الخطيرة والتعامل معها، وتطوير الجهود الساعية الى مكافحة الفساد، وحماية التشغيل المنهجي للاقتصاد. كما تقع على عاتق المدققين مسؤولية كشف المشكلات المؤسسية ونواح الخلل في النظم الادارية، وتطوير مستوى التوزيع العقلاني للموارد العامة واستغلالها استغلالا ناجعا، فضلا عن ضمان تنفيذ السياسات والتدابير الاقتصادية الحكومية المهمة بفاعلية، وحماية امن الاقتصاد الوطني.

لمكتب التدقيق الوطني في جمهورية الصين الشعبية (CNAO) خبرة طويلة تمتد الى أكثر من ٢٠ سنة، معززة بالخبرات التي اكتسبها من تجارب الدول الأخرى. وقد وضع المكتب نظاما للتدقيق ذو ملامح صينية منطلقا من واقع الصين وظروفها، يمتاز بالاتي:

- الهدف الرئيسي للتدقيق في الصين هو حماية المصالح الحيوية لعموم الشعب، وتطوير حكم القانون ورفع المستوى المعيشي

للمواطن، وتعزيز الإصلاح، وتحفيز التنمية. ويحتل تعزيز الامن الوطني صدارة مهام التدقيق، من خلال تطوير الامن الاقتصادي، وحماية المصالح الوطنية، ودفع الديمقراطية وحكم القانون قدما نحو الامام، واعتماد اسلوب منظم في تنفيذ تنمية مستقبلية مستديمة. واضعا نصب عينيه هدفا اساسيا هو "اجراء عمليات تدقيق وفقا للقانون الاساسي، وخدمة مصالح الشعب قاطبة، وايلاء الاولوية لابرز المشكلات التي تستاثر باهتمام الحكومة والشعب، والسعي وراء الحقيقة، والاتصاف بالواقعية والبراغماتية (الموضوعية)".

- منح إجراءات التدقيق صلاحية قانونية منبثقة من الدستور، تتألف من قانون التدقيق والعمل باحكامه، ومستندة الى المعايير الرقابية.

- وضع اطار عمل خاص بالعمل الرقابي، يتالف من تدابير التدقيق على المالية العامة، والمؤسسات المالية، والشركات الحكومية، والمسائلة، والبيئة، والقضايا الخارجية.

- أرسى المكتب انموذج تدقيقي أولي شامل ذو سمات صينية. تضمن في اجراءاته التدقيقية توحيد تدقيق الالتزام والاداء معا، منطلقا من التدقيق المالي وبالتركيز على الاداء والمسائلة، وركز على كشف الانتهاكات الخطيرة والأدلة الدامغة على ارتكاب الجرائم الاقتصادية والتحقيق فيها والتصدي لها، كما حدد المعوقات المؤسسية والعيوب المنهجية، واقترح إجراء الإصلاحات وادخال التحسينات عليها.

- وسع مكتب التدقيق الوطني الصيني نطاق جهوده الكبيرة لاستكشاف مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات والتحول من الاساليب الرقابية التقليدية الى اساليب اكثر عصرية. وعلى هذا الاساس، قمنا برفع مستوى جودة التدابير الرقابية وكفاءتها وضوابطها وطريقة ادارتها.

انطلاقا من هذه المبادئ، انكب مكتب التدقيق الوطني الصيني على معالجة الازمة المالية الدولية بفاعلية منذ نشوءها في سنة ٢٠٠٨، وحرص في ذات الوقت على الاستجابة الى واجب الحكومة الاساسي في ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستقر وسريع، دون ان يدخر وسعا في تعقب تدفق الاموال العامة. كما ركزنا على عمليات تدقيق الوقت الحقيقي التي تغطي دورة حياة المشاريع مثل (١) عمليات الاغاثة واعادة التاهيل والاعمار في مدينتي وينشوان ويوشو، التي توقفت بسبب تعرض المدينتين الى هزتين ارضيتين شديدتين، (٢) الالعاب الاولمبية في بكين، (٣) تنفيذ السياسات الخاصة بمعالجة الازمة المالية وما يتصل بها من اجراءات. هذه الجهود حفزت "جهاز المناعة" لتادية دوره الرقابي المتمثل في ضمان سلامة عمل المجتمع والاقتصاد. ورغم خروج الصين من الأزمة المالية، الا انه مازال امامها تحد اخر هو المحافظة على

استقرار النمو الاقتصادي وسرعته، وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية. لذا ينصب اهتمام مؤسسات الرقابة الصينية حاليا، عملا باحكام القانون، على اداء الحكومة لهذه المهمة الجوهرية. كما تحرص هذه المؤسسات على تعزيز اجراءاتها التدقيقية لحماية القدرة المعيشية للمواطنين والنمو الاقتصادي السليم بهدف تنفيذ السياسات المالية والنقدية للحكومة بصورة فاعلة. وهذا من شانه ان يؤمن للتدقيق الحكومي لعب دور ايجابي في تحقيق سياسات الصين الكبيرة الرامية الى ديمومة النمو الاقتصادي وتامين صحة المواطن والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

أخبار موجزة

NEWS IN brief

استراليا

جائزة من الحكومة الاندونيسية

في شباط ٢٠١٠، قام سعادة السفير الاندونيسي لدى استراليا السيد بريمو الوي جوليانتو بمنح ميدالية الشرف الاندونيسية من الدرجة الاولى الى السيد ايان ماكفي، المراقب العام الاسترالي، اعترافا من الحكومة الاندونيسية بالمساهمات التي قدمها السيد ماكفي ومكتب التدقيق الوطني الاسترالي ANAO في تطوير الشفافية والمسائلة على المال العام في اندونيسيا. وذُكرت الجائزة على وجه الخصوص بمساهماته في تدقيق ادارة الكوارث الطبيعية في اتشي ونياس والممارسات الافضل وبناء القدرات الرقابية.

وكان مكتب التدقيق الوطني الاسترالي حريصا خلال السنوات الاربع الماضية على مساعدة دائرة الرقابة الاندونيسية في بناء القدرات. حيث تركزت انشطة المكتب الاسترالي على –الاداء والتدقيق المالي وتضمنت سلسلة تنسيبات طويلة الاجل لموظفي الجهاز الاندونيسي واقامة دورات تدريبية في جاكارتا فضلا عن ورش عمل ارشادية حول موضوع التدقيق.

ولدى تسلمه الجائزة، اعرب السيد ماكفي عن تقديره لشرف حصوله ومؤسسته، على الجائزة من لدن الحكومة الاندونيسية، واشاد باهمية العمل الذي قام به الزملاء في مكتب التدقيق الاسترالي وجهاز الرقابة الاندونيسي الذين كان لهم الفضل في العلاقة المثمرة بين الجهازين.

صورة للسيد ايان ماكفي، المراقب العام لاستراليا (يسار الصورة) وهويتسلم ميدالية الشرف من الدرجة الاولى من سعادة السفير الاندونيسي، بريمو الوي جوليانتو.

هذا وقد اتت مساهمة المكتب الاسترالي الى الجهاز الاندونيسي بدعم من الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، ووزارة التجارة والشؤون الخارجية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني الاسترالي على العنوان الاتي:

البريد الكتروني:

iag1@anao.gov.au

الموقع الالكتروني:

www.anao.gov.au

اذربيجان

نشر كتاب حول مؤسسات الرقابة العليا والمنظمات الرقابية

نشرت غرفة الحسابات في جمهورية اذربيجان كتابا بعنوان "مؤسسات الرقابة العليا والمنظمات الدولية التابعة لها" لاطلاع جمهور العموم على دور اجهزة الرقابة العليا والمسؤوليات المناطة بها.

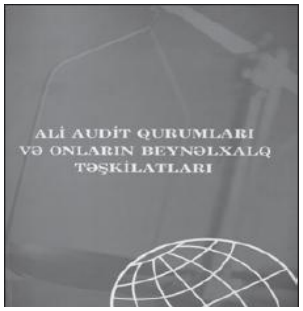

الكتاب الاذربيجاني، مؤسسات الرقابة العليا والمنظمات الدولية التابعة لها".

يتضمن الكتاب معلومات عن المؤسسات الرقابية العليا في الدول الاعضاء في الامم المتحدة، علاوة على لمحة عن اهداف منظمة الانتوساي ومهامها وانشطتها ومجموعات العمل الاقليمية التابعة لها. واستعرض الكتاب منظمات دولية اخرى تضم في عضويتها غرفة الحسابات الاذربيجانية.

وفي الوقت الحالي يجري العمل على قدم وساق لوضع مسودة نسخة مزيدة من الكتاب باللغتين الانجليزية والاذربيجانية تضم معلومات تفصيلية اكثر عن اجهزة الرقابة العليا.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بغرفة الحسابات الاذربيجانية على :

البريد الالكتروني:

office@ach.gov.az

الموقع الالكتروني:

www.ach.gov.az

البرازيل

محكمة التدقيق تباشر استعداداتها لكاس العالم ٢٠١٤

في آيار ٢٠١٠، طرحت محكمة التدقيق البرازيلية TCU برنامجها الرقابي المقرر استخدامه في مراقبة النفقات المتعلقة بالتحضيرات الجارية لاستضافة كاس العالم ٢٠١٤. فقد وقع ممثلو المحكمة على بروتوكول تعاون مع محاكم التدقيق الحكومية والبلدية في المناطق التي ستستضيف الألعاب. حيث اوضحت الاتفاقية طبيعة الدور الموكل الى كل وكالة من هذه الوكالات، ونصت على تشارك المعلومات معها لتعزيز الرقابة على الاستثمارات الحكومية اللازمة للاستعداد لاستضافة البطولة.

من جانبه، عبر رئيس محكمة التدقيق البرازيلية السيد اوبيراتان اغويار عن رضاه ازاء التخطيط المتكامل للخطة الرقابية التي وضعتها محكمة التدقيق، واكد على اهمية الجانب التربوي للرقابة بقوله "ان واجبنا يحتم علينا ان نستثمر في اجراءات وقائية ان اردنا تجنب سوء استخدام الاموال العامة. وان نجاح كاس العالم ٢٠١٤ مرهون بالتزام الحكومة الفدرالية والمقاطعة الفدرالية، فضلا عن الولايات والبلديات التي ستستضيف الالعاب. وبدون تنفيذ التحسينات المقترحة على المدن المضيفة لهذه التظاهرة الرياضية لن يكون في وسع البرازيل تحقيق النجاح الذي نصبو اليه جميعا". كما شدد السيد اغويار على ضرورة توجيه الاستثمارات نحو بناء الملاعب الرياضية او ترميمها وتطوير البنية التحتية للمناطق الحضرية، فاضاف "بصرف النظر عمن يتحمل مسؤولية تنفيذ المشروعات، فان الذي سيدفع الفاتورة هو الشعب البرازيلي. لذلك فانه من غير المقبول ان يدفع المجتمع مقابل شيء لن يعود عليه بأي منفعة".

وفي معرض تقريره عن اجراءات تدقيق كاس العالم، اشار السيد فالمير كامبيلو ممثل محكمة التدقيق البرازيلية الى انشاء موقع الكتروني خاص لمراقبة الاستعدادات الجارية لهذا الحدث العالمي، هو *www.fiscalizcopa2014.gov.br*

واشار السيد كامبيلو الى ان الوقت المتبقي امام اقامة هذه المناسبة يعتبر قصير من حيث ضخامة عدد المهام التي ينبغي على الوكالات التنفيذية انجازها ودرجة التعقيد التي تنطوي عليها.

هذا وضم حفل التوقيع مسؤولين حكوميين اخرين، من بينهم وزير التخطيط والميزانية والادارة، ووزير الرياضة، ومراقب الحسابات العام، والنائب العام للدولة، اضافة الى اعضاء في الكونغرس ومحافظين ورؤساء بلديات.

للحصول على المزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة التدقيق البرازيلية على:

البريد الالكتروني:

arint@tcu.gov.br

الموقع الالكتروني:

www.tcu.gov.br

الصين

مكتب التدقيق الوطني الصيني يستضيف أول منتدى للمدققين الصينيين-الهنود الشباب

استضاف مكتب التدقيق الوطني الصيني CNAO خلال الفترة من ١١-١٧ ايار ٢٠١٠، أول منتدى للمدققين الصينيين-الهنود الشباب في بكين، حضره ٢٤ مشاركا، ١٢ منهم من الصين و١٠ من الهند.

يعد المنتدى، الذي اقيم بمبادرة من رؤساء جهازي الرقابة الصيني والهندي، بمثابة الية للتواصل الثنائي تهدف الى تعزيز افاق التعاون وتبادل الخبرات بين المدققين الشباب في مؤسساتهم. وقد التقى السيد ليو جيايي، المراقب العام لمكتب التدقيق

المشاركون في اول منتدى يقام للمدققين الصينيين-الهنود الشباب، عقد في بكين في ايار ٢٠١٠

الوطني الصيني، في ١١ ايار بالوفد الهندي الذي راسه السيد مادهافي باتشيلا، النائب الأقدم للمحاسب العام في مكتب مراقب ومدقق الحسابات العام في الهند. وقال السيد ليو في غضون اللقاء بان الشباب هم مستقبل الأمة، وان هذا المنتدى يمثل فرصة للشباب الهندي والصيني لرفع مستوى تبادل الخبرات وتعزيز أواصر التعاون من اجل الارتقاء بمهنة التدقيق وترسيخ العلاقات بين البلدين.

وقد قدم المشاركون الصينيون والهنود خلال الاجتماع الذي استغرق يومان، تقارير قطرية وناقشوا بحماس موضوعين هما: كيف تصبح مدقق حكومي مؤهل، ودور الجهاز الرقابي في تطوير المسائلة الحكومية.

كما تخلل الاجتماع عدد من الفعاليات، قام المشاركون أثناءها بغرس شجرة معا رمزا للصداقة الدائمة بين الصين والهند، ولعب مباراة للبولنغ، وزيارة سور الصين العظيم والمدينة المحرمة والملعب الاولمبي في بكين، فضلا عن معرض شنغهاي الدولي.

واجمع الجانبان على ان المنتدى يوفر أرضية مشتركة لتشاطر الافكار والخبرات الرقابية ولاكتساب المعرفة بين الفريقين. وعلى دور انشطة المنتدى في المساهمة مساهمة فاعلة في تعزيز التبادل الثنائي بين المدققين الشباب من كلا الجهازين للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني الصيني على:

البريد الالكتروني:

cnao@audit.gov.cn

الموقع الالكتروني:

www.cnao.gov.cn

جورجيا

قانون جديد للتدقيق حول دور الغرفة الرقابية

صدر في كانون الثاني ٢٠٠٩ القانون الجديد لغرفة الرقابة الجورجية CCG، الذي تضمن تعريفا جديدا لدور هذه المؤسسة في تادية مهام المدقق و الاستشاري عند مراقبة استخدام الأموال العامة والممتلكات الحكومية التي لها قيمة مادية. حيث بادرت غرفة الرقابة الجورجية من واقع القانون الجديد الى تغيير هيكلها ومهامها التنظيمية. وفي هذا الاطار، يؤدي السيد ليفان بيزاشفيلي، الذي يتولى مهام رئيس مجلس ادارة الغرفة منذ سنة ٢٠٠٨ دورا رياديا في تحديث هيكل قطاع التدقيق العام في جورجيا وتعزيز قدرته المنظمية عبر انشاء نظام للتطور المستدام. وكان السيد بيزاشفيلي الذي انتخب لتولي هذا المنصب لمدة ٥ سنوات بقرار صادر بالاجماع عن البرلمان، قد اعرب عن التزامه بتطوير هذه المؤسسة خلال المدة الانتقالية وتحسين نظم الرقابة القائمة في القطاع العام في جورجيا.

ليفان بيزاشفيلي

للسيد بيزاشفيلي خبرة واسعة وباع طويل في الهيئات التشريعية العليا، فقبل تعيينه رئيسا لمجلس ادارة غرفة الرقابة الجورجية تقلد مناصب حكومية شتى، منها محافظ اقليم كاخيتي (المبعوث الحكومي للرئيس الجورجي)، ورئيس لجنة الشؤون القانونية في البرلمان عندما كان احد اعضاءه بين ٢٠٠٤-٢٠٠٨، كما شغل منصب نائب وزير العدل ورئيس القسم القانوني في البرلمان الجورجي.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بغرفة الرقابة الجورجية على:
البريد الالكتروني:
iroffice@control.ge،
thecontrolge@control.ge
الموقع الالكتروني:
http://www.control.ge

الكويت

حملة للتوعية بالادلة الرقابية

نظم مكتب التدقيق الحكومي في الكويت SAB للفترة من كانون ثاني – نيسان ٢٠١٠ حملة للتوعية تحت شعار "دور الادلة الرقابية في الاداء الدقيق". تخللها اقامة عدد من الفعاليات لتسليط الضوء على دور ادلة العمل الصادرة عن المنظمات الدولية والاقليمية والعربية في ميدان التدقيق. وقد اجتذبت الحملة من خلال عدد من الندوات وورش العمل التثقيفية الانتباه الى اهمية استخدام هذه الادلة كاطار عمل لتوجيه العمل الرقابي ووسيلة لمساعدة جهاز الرقابة الكويتي على تحقيق اهدافه.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الكويتي على:
البريد الالكتروني:
undersecretary@sabq8.org
الموقع الالكتروني:
www.sabq8.org

ليتوانيا

مراقب عام جديد لمكتب التدقيق الوطني

في نيسان ٢٠١٠، عين البرلمان الليتواني، بتوصية من رئيس الجمهورية، السيدة جيدري سفيديني في منصب المراقب العام لجمهورية ليتوانيا لدورة امدها خمس سنوات.
تخرجت السيدة سفيديني من جامعة فيلنيوس، ونالت شهادة الدبلوم في تخصص التحليل الاقتصادي. ثم تابعت دراستها في الجامعة الاوربية المركزية في براغ، حيث حصلت على درجة الماجستير في الاقتصاد، بعدها درست في ميلان لتحصل على درجة الماجستير في الاعمال المصرفية والتمويل.

جيدري سفيديني

للسيدة سفيديني تاريخ طويل من العمل الوظيفي في القطاع العام، شمل الممثلية الليتوانية الدائمة لدى الاتحاد الاوربي، علاوة على وزارتي المالية والداخلية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني الليتواني على:

البريد الالكتروني:
nao@vkontrole.lt
الموقع الالكتروني:
www.vkontrole.lt/en/

بولندا

جهاز الرقابة البولندي ينعى رئيسه السابق

في العاشر من نيسان ٢٠١٠، واثناء محاولتها الهبوط في احد المطارات القريبة من مدينة سمولنسك الروسية، تحطمت الطائرة التي كانت تقل الرئيس البولندي والرئيس السابق لجهاز الرقابة البولوني NIK، ليخ كاجنسكي. وكان على متن الطائرة زوجته، اضافة الى ٩٤ شخصا اخرا من كبار مسؤولي الدولة، بينهم اعضاء في البرلمان وكبار القادة العسكريين، لاقوا حتفهم جميعا.

ليخ كاجنسكي

شغل الرئيس الراحل منصب رئيس جهاز الرقابة البولندي للفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٥، وعمل خلالها على زيادة ثقة الشعب بهذه المؤسسة ورفع مستوى دورها كجهاز تدقيقي حكومي كفوء.

وفي سنة ٢٠٠٠، عين السيد كاجنسكي، وزيرا للعدل، ثم انتخب بعدها بسنتين عمدة للعاصمة وارسو. وفي كانون الاول ٢٠٠٥ تسنم مقاليد الحكم ليصبح رئيسا للجمهورية البولندية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بجهاز الرقابة البولندي على:

البريد الالكتروني:
wsm@nik.gov.pl

الموقع الالكتروني:
www.nik.gov.pl/

رومانيا

اخر المستجدات في محكمة الحسابات الرومانية

انشئت محكمة الحسابات الرومانية (RCA) رئاسة اكاديمية جديدة على نمط الاسلوب المعاصر للاتحاد الاوربي. وقد بدات بمباشرة مهامها في تشرين ثاني ٢٠٠٨. وخلال ٢٠٠٩ ادخلت المحكمة تحسينات هائلة على الكثير من انشطتها وبدات في عملية تحديث متواصلة عليها، تضمنت:

- انشاء موقع الكتروني جديد لعرض المعلومات الاساسية عن المحكمة باللغتين الرومانية والانجليزية.
- مراجعة مسودة الخطة الاستراتيجية الجديدة التي وضعت للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، ومواصلة تحديثها. وللخطة جملة اهداف اساسية مرسومة، من بينها:
  - تعظيم الاثر الرقابي والتدقيقي للمحكمة.
  - تحسن سمعة المحكمة ورفع مستوى سلطتها والاحترام ازائها استجابة لما تحقق من نتائج عالية الجودة.
  - الحرص بان تكون تقارير المحكمة ذات صلة بالموضوع وان تتسم بالواقعية، والوضوح، والمصداقية والالتزام بالوقت المحدد، وتحقيق الفائدة. الى جانب اعدادها ونشرها في الموعد المقرر لتكون متاحة لاصحاب الشان، ولكي يتمكن البرلمان من اتخاذ القرارات التشريعية اعتمادا على استنتاجاتها وتوصياتها.
  - مراعاة اكبر قدر من الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.
  - تحسين الاتصال داخل المؤسسة وخارجها، وتكوين انطباع ايجابي عن صورة المحكمة ومصداقيتها.
  - القدرات الوظيفية للعاملين في المحكمة ستلعب دورا حاسما في نوعية انشطة المحكمة.
  - انطلاقا من كونها مؤسسة رقابية عليا، ستعتمد المحكمة المعايير المهنية الصادرة عن الانتوساي اساسا في عملها، وستقوم بحماية المصالح المالية لرومانيا والاتحاد الاوربي.

لكل هدف من هذه الاهداف اجراءات استراتيجية وتدابير محددة وضعت بالتفصيل. وسيتم تحديث الاهداف الاستراتيجية اعتمادا على المراقبة الدقيقة لعوامل المخاطر الناشئة.

- تحديث معايير المحكمة، مع التركيز على تطبيق الممارسات الجيدة في ادارة نوعية التدقيق.
- يجري ايضا تحديث قانون سلوكيات العمل الخاص بالمحكمة لضمان استقلالية المدققين وموضوعيتهم ونزاهتهم في تنفيذ العمل التدقيقي المكلفين به.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة التدقيق الرومانية على:

البريد الالكتروني:
rei@rcc.ro

الموقع الالكتروني:
www.curteadeconturi.ro

السويد

مراقب عام جديد

قرر البرلمان السويدي تعيين السيدة غودرون انتيمار مراقبا عاما جديدا لمكتب التدقيق الوطني السويدي لمدة ٧ سنوات تبدا اعتبارا من

الاول من تموز ٢٠١٠. علما ان جهاز الرقابة السويدي يراسه ثلاثة مراقبين عامين. حيث تنضم السيدة انتيمار الى كلايس نورجرن و يان لانداهي اللذين يواصلان العمل في منصب المدقق العام.

غودرون انتيمار

تحمل السيدة انتيمار شهادة ماجستير في القانون من جامعة ستوكهولم، وسبق لها ان عملت مديرا عاما في دائرة الجريمة الاقتصادية لمدة ستة سنوات. كما خدمت لاربع سنوات كمدير ورئيس قانونيين في مكتب النائب العام في محكمة مقاطعة ستوكهولم. وقبل ذلك خدمت لمدة سبع سنوات نائب مدير ومشاور قانوني في وزارة العدل. فضلا عن كونها ممثل لنقابة العمال.

للمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بمكتب التدقيق الوطني السويدي على:

البريد الالكتروني:
int@riksrevisionen.se

الموقع الالكتروني:
www.riksrevisionen.se

سويسرا

دائرة التدقيق الوطني تنشر تقريرها السنوي لـ ٢٠٠٩

تعد دائرة التدقيق الفدرالي السويسرية SFAO بمثابة السلطة الرقابية العليا للاتحاد الكونفيدرالي السويسري، وهي تتولى رفع التقارير الى البرلمان والمجلس الفدرالي سنويا حول نطاق نشاطاتها التدقيقية ودائرة اختصاصها علاوة على اهم نتائج هذه التقارير. وتعنى الدائرة بتدقيق عملية تنفيذ الموازنة على اختلاف مستوياتها، وتوفر عملياتها الرقابية الدعم للبرلمان في مسؤوليته عن الاشراف الكلي وللمجلس الفدرالي في الرقابة على الادارة الحكومية. يقدم التقرير الخاص بسنة ٢٠٠٩ نظرة عامة على الانشطة التدقيقية وماحققته من نتائج خلال السنة الماضية. للحصول على التقرير الذي يصدر باللغة الانجليزية لاول مرة يرجى زيارة الموقع الالكتروني *www.efk.admin.ch*. الذي يضم ايضا تقارير تتناول تقييمات عديدة اجريت حول عدد من المواضيع منها: الاعمال الجانبية لاساتذة الجامعات، ونمو كلفة مشروع بناء نفق للسيارات، وبحث اجري عن الطاقة، واجراءات التخويل وتكاليفها في التجارب على الحيوانات.

بالنسبة للانشطة خلال ٢٠٠٩، اجرت الدائرة العديد من عمليات الرقابة المالية والتدقيق السنوية تمخضت عن وضع تقارير تحريرية. كما ساهم طرح الاتحاد الكونفدرالي لانموذج محاسبي جديد في ادخال تغيير جوهري على نظام الادارة المالية في الحكومة الفدرالية. ووجدت دائرة التدقيق السويسرية انه بالرغم من نجاح الوحدات الادارية عموما في تبني التغييرات، الا ان المبادئ المحاسبية الجديدة، وتخصيص الكلفة، ونظم الرقابة الداخلية لم يجر تطبيقها على الدوام تطبيقا صحيحا. ولكن الدائرة عازمة على مواصلة مساعدتها في توحيد الانموذج المحاسبي الجديد. علما ان توصياتها لاترمي الى تشجيع البيروقراطية المفرطة، بل تقديم المساعدة في تحقيق الموازنة بين التكاليف والمنافع. وفيما يتعلق بشراء البضائع والخدمات، اصرت الدائرة مرارا على التقيد باحكام قانون المشتريات، وان يتم منح اوامر الشراء بناءا على الية عطاءات تنافسية. اخيرا، وفيما يتصل بتحقيق المساواة النقدية في الكانتونات السويسرية، اشارت الدائرة الى وجود تطورات نوعية في البيانات الخاصة بتوزيع الموارد بالتساوي وتعويض الاعباء.
علاوة على الاشراف المالي، ينفذ المكتب عدد من عمليات التدقيق السنوية، ويتصرف بصفته المدقق القانوني للمؤسسات الاجتماعية في الكونفدرالية، وغيرها من المؤسسات والشركات العامة، والمنظمات الدولية.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدائرة التدقيق الفدرالية السويسرية على:
البريد الالكتروني:
info@efk.admin.ch
الموقع الالكتروني:
www.sfao.admin.ch

ادعاءات بالاحتيال تطال ملايين اليوروهات: لماذا لم نلحظ ذلك ؟

اعداد : فريدي ديزورو و كريكوري فان جينكام (مدير عام INFSO، المفوضية الأوربية) ودومنيك بيرنادوكس , وماتي فيرارا , كجيل لارسون (OLAF دائرة مكافحة الغش والاحتيال الأوربية)

ملاحظة المحرر

تعبر هذه المقالة عن وجهات النظر الشخصية للمؤلفين ولا تشكل باي حال من الاحوال موقفا رسميا للاتحاد الأوروبي

قبيل نهاية عام ٢٠٠٧ , كانت هناك ادعاءات للاحتيال بالتورط بملايين من اليورو التي أنفقت على تنفيذ مشاريع بحث تم تمويلها من قبل الإتحاد الأوربي (EU) . ومن الواضح بأن هذا الإحتيال المزعوم قد استمر لعدة سنوات ولم يتم الكشف عنه مسبقا.
ويصف هذا المقال العوامل التي تسمح بوقوع هذا الاحتيال المزعوم والإجراءات المتخذة لمعالجته والحيلولة دون حدوثه مستقبلا. وبينما يحدث الاحتيال المزعوم في هذه الحالة ضمن سياق أعمال تدقيق منح البحث – هو دور القطاع العام نسبيا – فأننا نعتقد أن الدروس التي تم تعلمها يمكن أن تطبّق في عدة مجالات أخرى ضمن القطاع العام , مثلا المنح والإعانات أو شراء مواد البنى التحتية والبضائع والخدمات .

خلفية عن الموضوع

ان المفوضية الأوربية هي الذراع التنفيذي للإدارة العامة في مجتمع المعلومات الدولية (EU,DG INFSO) , وهي واحدة من أقسام المفوضية , التي تقدم للإتحاد الأوربي المنح لمشاريع بحث تكنلوجيا المعلومات من خلال تكبد تكاليف التمويل المشترك . وتدير (EU,DG INFSO) ٥٠٠٠ مشروع ويستثمر المستفيدون البالغ عددهم ١٥،٠٠٠ مستفيدا أكثر من ١ مليار يورو سنويا . وتنفذ (EU,DG INFSO) ٢٠٠ عمل تدقيق مالي سنويا في هذه المشاريع , وتساهم نتائج التدقيق في عملية الضمان السنوية .
وتنفذ دائرة مكافحة الاحتيال الأوربية (OLFA) تحقيقات مكافحة الاحتيال الإداري من أجل حماية موازنة الإتحاد الأوربي . وبالرغم من الجزء القانوني في المفوضية الأوربية , فأن دائرة مكافحة الاحتيال الأوربية هي عملياً مستقلة فيما يتعلق بالتحريات التي تجريها . ويمكنها أن تنجر الرقابة بمساعدة سلطات الدول الأعضاء وفي بعض الحالات مع سلطات مشابهة للسلطات الإدارية الوطنية. وخلال اعمال التحريات التي تجريها تتعاون دائرة مكافحة الاحتيال الأوربية (OLFA) مع أقسام المفوضية الأوربية والسلطات المحلية وتساعد المفوضية في الحيلولة دون الاحتيال.

[1] لفهم المفردة بشكل افضل , فأن مصطلح " الاحتيال" يستخدم هنا للإشارة الى المخالفات والاشتباه بالاحتيال، بالرغم من أن الإدعاءات لم تثبت في اي محكمة قانونية.

كيف بدأ ذلك؟

في نهاية عام ٢٠٠٧ , أتصلت دائرة مكافحة الاحتيال الأوربية (OLFA) بـ EU,DG (INFSO) لمناقشة الإدعاءات حيث طالبت عدة جهات بتكاليف أساسية لكنها وهمية لمشاريع البحث الممولة من الإتحاد الأوربي . وكان من التفاصيل المقلقة الى حد كبيرأن بعض هذه الجهات قد تسلمت تقارير تدقيق سليمة خلال السنوات الماضية .

وحيث أن(EU,DG INFSO) و دائرة مكافحة الاحتيال الأوربية (OLFA) قاموا بتحليل المشاريع وكذلك الجهات قيد المساءلة , فقد حددنا ومن أجل تأكيد او الغاء هذه الإدعاءات بأننا نحتاج آلية تعاون جذرية بين كلا القسمين التابعين لنا للتوفيق بين عمل التدقيق والتحري.

كانت الخطوة الأولى هي تأكيد استخدامنا لطرق التدقيق الحديثة والاعتماد على المعايير الجديدة الصادرة من قبل مجلس معايير التدقيق والضمان الدولية الملائمة للقطاع العام من قبل الأنتوساي , لتتوائم وبعناية مع الحالات المعنية .

وقد أدركنا كذلك بأننا نحتاج للحصول على رؤى والتعمّق في الكميات الكبيرة من البيانات (الآلاف من المؤسسات القانونية , والعقود , والمعاملات , والناس , والعناوين والبريد الألكتروني) ومن أجل ذلك فأن أدوات استخراج البيانات المتقدمة التي استخدمتها دائرة مكافحة الاحتيال الأوربية (OLFA) قد تم تكييفها مع بيئة تدقيق DG INFSO . وقد نجم عن ذلك تآزر رائع بين التدقيق والتحري بالرغم من حرصنا المستمر بأن نضع في الحسبان وأن نحترم الأدوار والصلاحيات المختلفة للتدقيق والتحريات.

ان المعلومات التي جُمعت تؤكد أنه قد تم اكتشاف خطة الاحتيال المعقدة والتي لم تجر ملاحظتها خلال السنوات الماضية. ومن المتوقع أن يكلف الأحتيال المزعوم خسائر بملايين من اليورو. وقد منحت خطة الأحتيال المزعوم كل من المدققين والقائمين على التحري رؤى جديدة حول نقاط القوة والضعف لطرق العمل ذات الصلة وأهمية التعاون الفعال بين كلا المهنتين.

دعونا نتشارك ببعض هذه الدروس من وجهة نظر المدقق.

كيف يمكن أن لا يلاحظ ذلك؟

أننا مقتنعون أن المرتكبين المزعومين بالإحتيال على اطلاع عميق بأنظمة الرقابة الخاصة بالاتحاد الأوربي وأنهم يكيفون تصرفاتهم دائما مع تطور الرقابة . وتم استغلال الثغرات ونقاط الضعف ضمن الأنظمة , كما كان التحريف يمارس على نطاق لم يسبق أن شوهد سابقا. وتشمل طريقة العمل ما يلي:

- تقديم وثائق وهمية والتي تبدو رسميا صحيحة لكنها ملفقة بصورة كاملة لتتماشى مع الرقابة.
- تم انشاء شركات قابضة بأماكن بعيدة وغير تعاونية , باستخدام مواقع وهمية على شبكة الأنترنت , وأنشطة افتراضية , وعملاء مشتركين في مؤسسات خارجية .
- كادر وهمي ومدون له سيرة ذاتية ملفقة . ويتم انشاء بريد الكتروني بين هذا الكادر الوهمي ليبدو وكأنهم يعملون بالبرنامج.
- استخدام أسماء لشركات حقيقية وأناس حقيقيون وبدون موافقتهم للإستفادة على نحو ملائم من صيتهم .
- تزوير او ترميز العقود والقوائم والمعاملات المحاسبية على نطاق واسع باستخدام مواصفات مستعارة.
- استخدام شركات داخلية وتعاقدات فرعية والدفع المتقاطع والدفع المتأخر لإبطال الرقابة.

ان الخدمات المتوفرة في الإتحاد الأوربي غير مهيئة لمواجهة تعقيد خطة الاحتيال واستخدامها الواسع النطاق للتحريف . ويستخدم المدققون كذلك وسائل التدقيق التقليدية مع برامج التدقيق المعيارية والمحكوم عليها ببساطة بالفشل في هذه الحالة . بالإضافة الى ذلك يتم انجاز التدقيق كمهام منفصلة وبدون الربط بينهم.

كانت نقطة الضعف الرئيسية في عملية الرقابة الحالية بلا شك هي نقص الشكوك المهنية الصحية في التخطيط وتنفيذ التدقيق . ويعتبر التدقيق نطاق عمل استثنائي في رأي المدقق اكثر من كونه جزء متكامل مع نطاق العمل , وكما محدد في المعيار الدولي للتدقيق ٢٤٠ " مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في البيانات المالية للتدقيق " والمعيار المحاسبي لأجهزة الرقابة العليا" ١٢٤٠

لماذا يجري طرح موضوع الاحتيال الآن ؟

ان صدمة الاحتيال الواسع النطاق الحاصل في مؤسسات تتسم برأي تدقيقي سليم أثارت مسألة جذرية لإعادة التفكير في طرق عملنا , ونجم عنها ما يلي:

- التعاون المستمر والسبّاق بين دائرة مكافحة الاحتيال الأوربية (OLFA) و (EU,DG INFSO).
- استخدام طرق التدقيق لتتماشى مع المعايير الحالية . وتم تقييم المؤسسات كوحدة واحدة , وبجمع اكبر قدر من المعلومات قبل العمل الميداني. وتم لكل مؤسسة تحديد المخاطر المحددة والبرنامج التدقيقي المتلائم معها وفقا لذلك.
- تصميم أساليب بيانات مبتكرة وتقييم المخاطر للتهيئة للتدقيق .
- تطوير ادوات ذكية لتحليل الشذوذ الكبير الحجم ضمن البيانات المنظمة.
- تحميل وفهرسة البيانات التشغيلية من أنظمة العمل التعاقدية والمالية لل(DG INFSO) تعود لعشر سنوات ماضية وتتألف من ٥٠٠ ميكا بايت من المعلومات , والسماح بالبحث عن الكلمات الرئيسية(أسماء, مبالغ , وتواريخ). وتستخدم هذه المعلومات في التهيئة للتدقيق وخلال العمل الميداني.
- تحليل واسترجاع كل تقارير التدقيق الماضية والتوثيق الخاص بالشركات والمشاريع المشبوهة.
- أجراء جرد كامل للناس والشركات والمشاريع المشكوك فيها.

واعتمادا على هذه المعلومات تم أطلاق عدد كبير من أعمال التدقيق المستهدفة والعمل تدريجيا على تنظيم المعلومات المتوفرة.

تم إنجاز اعمال التدقيق وعلى مستوى من السرية المطلوبة من قبل التحريات وتحديد المسؤوليات بالفريق الأساسي من كادر العمل . وتم المشاركة بهذه المعلومات على أساس " الحاجة للمعرفة" . وكذلك حماية البيانات والوثائق باستخدام تقنيات التشفير , و حمايتها ماديا أيضا.

بلوتو PLUTO قاعدة بيانات ذكية لخزن كل المعلومات حول ١٥،٠٠٠ من المستفيدين و ٥٠٠٠ مشروع بحث ممول من قبل DG INFSO . PLUTO يسمح بالعلاقة بين مختلف المؤسسات التي تشمل (مستفيدين , مشاريع , أشخاص , هواتف وعناوين) لكي يتم تحليلها بشكل مرئي. يحدد هذا التحليل مجالات الخطورة ضمن البيئة التعاقدية ويسهّل عمل التدقيق والتحري . وبينما لا يزال المدققون والمحققون يحتاجون اثبات الاحتيال فأن PLUTO يجعل مهمتهم أسهل من خلال تحديد المجالات الممكنة للبحث عن الاحتيال. ويعتمد PLUTO على برامجيات متوفرة تجاريا (iBase from i2 Inc).

الدروس المستقاة لعمل التدقيق والتحري القائم

في الوقت الذي تم فيه تطبيق هذه الطريقة للمرة الأولى لحالة احتيال محددة , فأن الدرس الذي تم تعلمه قد تكامل حاليا مع النشاطات اليومية الخاصة به. وتصف الفصول التالية بعض العناصر الرئيسية التي تم الاعتماد عليها:

الاعداد للعمل الميداني:

تم تصميم الاعداد من أجل ما يلي:

- الحصول على تقييم مخاطر دقيق للمؤسسة .
- استنباط برنامج تدقيق الملكية بالاعتماد على المخاطر المحددة.
- تحديد احتمالية تغيير دليل التدقيق.

ان الهدف هو تقييم مخاطر البيانات المادية المعتمدة وغير الصحيحة ضمن مطالبات الكلفة للمؤسسة . ويوجد عاملين أثنين أثرا على هذه المخاطر:

- اعتماد المؤسسة المتأصل على صناديق أموال الإتحاد الأوربي.
- الدليل على البيانات غير الصحيحة في الوثائق المقدمة للحصول على الأموال.

ومن أجل تقييم المخاطر هذا , فأننا نقوم بتحليل المؤسسة ككل , باستخدام كل مصادر المعلومات التي يمكن الوصول إليها – الداخلية والمفتوحة والتجارية .

وتستخلص المعلومات من أنظمة إدارة عقود (DG INFSO) , وجرت مقابلات موظفي مشاريع الإتحاد الأوربي حول آداء المؤسسات . وتم تسليط الضوء على تغييرات غير متوقعة في أهداف المشروع. ويتم تقييم الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة للإشارة الى البيانات غير الصحيحة او الشاذة (في الأسماء ، التواقيع، الشرعية ، والكتّاب أو التواريخ الصحيحة). وتم تحليل تقارير التدقيق ذات الصلة حول المؤسسة.

يتم جمع المعلومات من سجلات الشركة : أصحاب الأسهم , والمدراء , والمؤسسات ذات الصلة , مراجع العقود والبيانات المحاسبية . ويتم فحص المعلومات بشكل متقاطع وبموارد مفتوحة (مثلا غوغل, ومواقع الشركة على الشبكة , وسجلات الهاتف وخرائط غوغل) والمصادر الداخلية.

ويتم جمع المعلومات عن كادر المؤسسة الرئيسي من مصادر مفتوحة(مثلا Linked In , Yasin, 123 People, PIPL) ويتم الفحص المتقاطع لها مع البيانات التي يتم التجهيز بها من قبل المؤسسة.

ويتم جمع المعلومات عن بقية مصادر التمويل الآخرى . وتتم مقارنة المنح مع بيانات دخل المؤسسة السنوي لتقييم الافراط المحتمل في المنح والتي قد تكون محفزة للإدعاء والمطالبة بتكاليف لم يتم تكبدها.

وتم تنظيم ومناقشة كل المعلومات التي تم جمعها في جلسات تبادل الافكار مع فريق التدقيق لتحديد المخاطر الرئيسية وبرنامج التدقيق المناسب.

وفي أغلب الحالات , نمنح وقت قصير بين الزمن الذي يتم فيه إعلان التدقيق والعمل الميداني (أسبوعان بدل من شهر) من أجل الإبقاء على الحالة بدون تغيير قدر الإمكان . وعندما تكون هناك مؤشرات واضحة عن وجود الإحتيال تقوم دائرة مكافحة الاحتيال الأوربية (OLFA) بتنفيذ تفتيش موقعي بدون تحذير مسبق ويشمل مدققي (DG INFSO) كخبراء فنيين.

ما يتخلل العمل الميداني

أن هدفنا خلال العمل الميداني:

- الدخول الى المعلومات الأساسية
- الحصول على تقييم دقيق للمؤسسة
- حماية الأدلة المهمة.

نقوم بتنفيذ برنامج تدقيق يتم إعداده للمؤسسة , بتطبيق الشكوك المهنية في كل مرحلة. وإذا ظهرت عناصر جديدة أو مخاطر جديدة خلال العمل الميداني يتم تحوير برنامج التدقيق بسرعة لمعالجتها. أننا نؤكد أننا ندمج عناصر غير عادية او غير متوقعة في البرنامج , على سبيل المثال نقوم بما يلي:

- مقابلة الموظفين الذين يعملون في المشاريع التي يمولها الإتحاد الأوربي , بما يشمل الموظفين السابقين.
- مقابلة المدققين الذين وقعوا بينات الضمان.
- طلب اظهار نتائج المشروع الملموسة لنا بوضوح.
- التشاور بالوثائق فيما عدا التقليدية منها (مثلا الأستاذ العام , حسابات المصرف ,سجلات الموظفين , والإيضحات الضريبية).
- زيارة المباني التشغيلية للمؤسسة.
- استخدام الخبراء العلميين للسيطرة على مضمون ونوعية العمل المنجز.

وقد اولينا عناية استثنائية لأية محددات للنطاق فرضت على المؤسسة.
تتم حماية الوثائق الرئيسية- الموثقة من قبل المؤسسة وذات الصلة بالموضوع - كجزء من توثيق التدقيق . وبعمل ذلك , يجب أن نضع بالبال الحاجة لمحققي دائرة مكافحة الاحتيال الأوربية (OLFA) لتثبيت الحالة وللسماح للوثائق ان تنقل بسرعة للسلطات القانونية الوطنية.
يمكن أن تحدد المعطيات الخاصة بالمؤسسة الخاضعة للتدقيق من أجل حماية التدقيق او التحريات اللاحقة

بعد العمل الميداني

بعد العمل الميداني يكون هدفنا الرئيسي ما يلي:

- إيلاء العناية الخاصة فيما إذا كنا فهمنا الصورة كاملة وأن نرى الغابة ككل وليس الأشجار فيها فقط.
- توثيق نتائج التدقيق بدقة وبطريقة تفسير ذاتية.

نقوم بتحليل المعلومات التي جمعناها لترابطها ومعقوليتها . وفي بعض الحالات نقوم بتنظيم التدقيق في المؤسسات ذات الصلة للحصول على نظرة عامة كاملة. وقد يؤجل الاتصال بالجهات الخاضعة للرقابة للوصول الى النتائج حتى يتم اكمال كل اعمال التدقيق المرتبطة.

يتم تحليل كل التعليقات التي تطرحها المؤسسات الخاضعة للرقابة عند مراجعة نتائج التدقيق بعناية ويتم التعبير عن خلاصة التدقيق من خلال الكلمات بعناية أيضا .
نقوم بتزويد الخدمات التشغيلية ل(DG INFSO) بالدروس التي تعلمناها فيما يتعلق بنقاط الضعف المحتملة للرقابة التشغيلية للسماح لها بتطوير الرقابة على المدفوعات وبقية إجراءات العمل (أنظمة تكنلوجيا المعلومات , والإجراءات المتغيرة , والكادر التدريبي).
ونشجع بشكل فعال ان يتم تنفيذ خلاصات العمل بسرعة وبكفاءة من أجل تحقيق الانتعاش السريع للدفعات غير السليمة ولثني بقية المستفيدين من نشاطات الغش المماثلة.

التحديات

ان طريقة العمل الجديدة الخاصة بنا لا ينجم عنها تدقيق وتحري أكثر فاعلية وحسب ولكنها تحول أيضا دون وقوع المشاكل . وأنها على أي حال تجلب كذلك الجديد من التحديات:

- النجاح في التحري عن النتائج اللانظامية ضمن المخاطر المتزايدة في الدعاوى, وبحمل إضافي وتكلفة إضافية على المفوضية الأوربية.

- زيادة التدقيق الأكثر فاعلية لنسبة الأخطاء المذكورة , والتي يمكن أن ينجم عنها تقريبا ملاحظة ان النظام أكثر عرضة الآن للاحتيال من قبل.

وتؤكد كلا هاتين النقطتين على أهمية الأتصال الفعال مع ذوي الصلة الداخليين والخارجيين لتجنب سوء الفهم الجدي. أن الأسباب المؤكدة يجب أن تبين أن التحري عن الأحتيال يعتبر نتيجة إيجابية يمكن أن تشرح نظام الرقابة المتطور وتساعد أولا وفي المقام الأول في التأكيد على أن الأموال تستخدم للأغراض المقصودة والصحيحة.
لذلك فأن نسب الأخطاء الأعلى المتأتية من آلية التحري الأفضل هي على الأقل ضمن المدى القصير وهنالك أخبار جيدة وتعِد بخدمات عامة أفضل في المستقبل.

الخلاصة:

تشرح هذه المقالة كيفية تنفيذ خدمات المفوضية الأوربية لشعار منظمة الأنتوساي:" تبادل المعلومات يعود بالفائدة على الجميع" وفي هذه الحالة فأن الخبرات المتبادلة تفيد الجميع وينجم عنها عمل تدقيق مترابط وطرق تحري تساعد في التخلص من أمثلة معقدة ومكلفة من الاحتيال.
ان الدروس المستقاة تؤدي فعليا الى رقابة مالية متطورة في INFSO . وسوف تستخدم طرق وأدوات جديدة من قبل جهات المفوضية الأوربية لتنفيذ تحليل المخاطر الخاص بها ولتنظيم الرقابة الخاصة بها.
أننا متأكدون أن التحري المتطور للأمور غير النظامية والمتابعة الإدارية اللاحقة والمتابعة المالية والقضائية سوف تمنع كذلك المشاكل المستقبلية .
وعموما , فأننا نتوقع أن يطبق مرتكبو الإحتيال الدروس التي تعلموها مما يعني أن طرقنا تحتاج الى تحديث مستمر للحفاظ على مواكبة الحقيقة المتغيرة . وقد منحتنا هذه الحالة منظورا جديدا وعلاجا مفيدا بالصدمات واعدادنا كذلك لمواجهة التحديات الجديدة . وقد حددنا التحريف بأنه عامل الخطورة الرئيسية ضمن عملنا التدقيقي وطورنا طرقا مناسبة لتغطية هذه الخطورة .أن الأمور لن تبقى كما هي مرة أخرى.
وللمعلومات الإضافية يرجى الإتصال بالكتّاب على الموقع : kjell.larsson@europa.eu

اجتماع الجمعية العامة الحادية عشر للاسوساي والندوة الرابعة للأسوساي

عقد اجتماع الجمعية العامة الحادية عشر والندوة الرابعة للأسوساي في ١٢ -١٥تشرين أول ٢٠٠٩ في إسلام آباد /الباكستان . واشتمل على ١٣٨ مشارك من ٣١ بلدا عضوا في الأسوساي ومراقبين من الأمانة العامة للأنتوساي ومبادرة تنمية الأنتوساي (IDI) . وقد اجتمع مجلس ادارة الأسوساي لإقامة الاجتماعين ٤١ , ٤٠ الخاصة بالمنظمة وذلك قبل وبعد اجتماع الجمعية العامة والندوة وعلى التوالي.

المشاركون في الجمعية العامة للاسوساي في اسلام اباد – باكستان في شهر تشرين الاول ٢٠٠٩

وترأس المراسيم الافتتاحية السيد فاروق نايك وهو رئيس مجلس الشيوخ (الجهة الأعلى للبرلمان) في الباكستان . وقد رحب ليو جياي رئيس الأسوساي والمراقب العام في مكتب التدقيق الوطني في الصين , وجوزيف موزر , الأمين العام للأنتوساي والمراقب العام للنمسا بالحضور خلال مراسيم الإفتتاح .

وخلال خطابه الإفتتاحي بين السيد نايك " أن أجهزة الرقابة العليا هي الركائز المهمة للإدارة الجيدة . وأنها تلعب دورا رئيسيا في ضمان ادارة الموارد العامة واستخدامها مع الملكية المالية وتتطابق مع القوانين والقواعد . وكلما كانت صلاحيات واستقلالية وقدرة الأجهزة الرقابية أكبر يكون التأثير أكبر على الإدارة والعمليات المالية للبلد بالإضافة الى تطوير الشفافية والمساءلة والإدارة الجيدة". وأكد قائلا " تكمن روح الديمقراطية في الانفتاح , والدور النظيف والشفافية والمساءلة . وتتماشى فاعلية وكفاءة الجهاز الرقابي مع الديمقراطية والإدارة الجيدة . وعبّر السيد نايك عن أمله أن تكون المداولات والمناقشات خلال اجتماع الجمعية مثمرة ومساهمة في تطوير الإدارة الجيدة – وهو الهدف الذي نرعاه جميعا.

الجلسة العامة الاولى

خلال الجلسة الأولى العامة, صادقت الجمعية العامة على تقارير الأسوساي فيما يخص ١- نشاطات الأسوساي منذ اجتماع عام ٢٠٠٦ في الصين , ٢- البيانات المالية لسنة ٢٠٠٨ وتقرير لجنة التدقيق حول هذه البيانات, ٣- الخطة الاستراتيجية ٤- نشاطات التدريب وتشمل نشاطات الانتوساي- مبادرة تنمية الانتوساي للأسوساي, ٥- مشاريع البحث الثامنة حول التدقيق البيئي , ٦ – المجلة والموقع على الشبكة. وقدمت تقارير حول أموال وإدارة الانتوساي ولجنة تبادل المعلومات.

صادقت الجمعية العامة على تعديل النظام الأساسي للأسوساي بجعل مدير تدريب الأسوساي عضوا في مجلس الادارة . ونتيجة لذلك أصبح جهاز الرقابة الياباني , مدير تدريب الأسوساي الحالي , عضو في المجلس . وقد زادت الجمعية حجم المجلس التنفيذي من ٩ الى ١١ عضو , مع الرئيس المنتهية ولايته والأمين العام الذي خدم لمدة إضافية واحدة من أجل معرفة مساهماتهم السابقة وتأمين الاستمرارية في وظائف المجلس.

وصادقت الجمعية على التوصية بأن تعكس قواعد ونظم الأسوساي ببساطة مسؤوليات المجلس للبحث ولترشيح المضيف القادم / ويرشح الأمين العام ويسمي ممثل الأسوساي لمجلس إدارة الانتوساي.

وقد حددت الجمعية العامة المقال المنشور الأفضل في مجلة الأسوساي (وهي المجلة الأسيوية للتدقيق الحكومي) خلال ثلاث سنوات . وقد عملت هيئة المحررين (وهي من رؤساء الأجهزة الرقابية في الفلبين وسيريلانكا والهند) كفريق من القضاة وأختاروا موضوع (مشاكل تقييم المخاطر في البيانات المالية الفئوية) وهو بقلم تنوير أحمد من جهاز الرقابة الباكستاني , ونشر في عدد تشرين أول ٢٠٠٧ كأفضل مقال.

وخلال الجلسة المتكاملة الأولى , فقد انتقلت رئاسة الأسوساي من لوي جياي , المراقب العام في الصين , الى تنوير علي اغا , المراقب العام في الباكستان. وخلال هذه المناسبة شكر السيد لوي تجمع الأسوساي لمساهمته ودعمه خلال هذه المدة وعبّر عن توقعه للنجاح المستمر للأسوساي في المستقبل.وقد عبر السيد أغا عن شكره لتطور الأسوساي تحت إشراف الصين وامتنانه للسيد لوي على إدارته للمنظمة . وأكد السيد اغا لأعضاء الأسوساي بأنه يركز على تنفيذ مهام الأسوساي قدما الى الأمام ضمن إطار عمل النظام الأساسي وبالتعاون والدعم والمساندة من أسرة الأسوساي وشركائها الاستراتيجيين.

الجلسة العامة الثانية

خلال الجلسة العامة الثانية , صادقت الجمعية العمومية على توصيات مجلس الإدارة بأن يستضيف جهاز الرقابة الهندي اجتماع الجمعية العمومية الثاني عشر للأسوساي عام ٢٠١٢ . وقد انتخبت الجمعية جهاز الرقابة المالية الكويتي والاندنوسي والبنغلاديشي والتركي والفيتنامي والعراقي لمجلس الادارة وصادقت على اختيار جهاز الرقابة الكوري كأمين عام قادم . وقد صادقت الجمعية العمومية على موازنة الاسوساي لعام ٢٠٠٩-٢٠١١ وعلى تقرير فريق عمل الأسوساي عن التدقيق البيئي للعام ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

خلال الجلسة الثانية , تولى السيد هوانك كيم رئيس مجلس التدقيق والتفتيش في كوريا المهمة كأمين عام من السيد فينود راي المراقب والمدقق العام في الهند . وخلال ملاحظاته بين السيد كيم ان القرن الواحد والعشرين يتصف بالمعلومات المتغيرة وأن أجهزة الرقابة المالية تحتاج أن تزج نفسها بالتجديد والابتكار المستمر للمحافظة وللإبقاء على متطلبات التغيير . وأكد على أخوية الأسوساي وبأنه سيركز على الأعضاء الداعمين بشكل كامل للأسوساي لما اتخذوه من مبادرات لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين .

ندوة الأسوساي الرابعة

تطرقت ندوة الأسوساي الرابعة والتي أقيمت في ١٤/تشرين أول والتي تراسها السيد تنوير على أغا رئيس الأسوساي الجديد الى دور أجهزة الرقابة العليا في تقديم فاعلية النفقات العامة . ولاحظ السيد فينود رأي أمين عام الأسوساي في حينه وخلال ملاحظاته الافتتاحية أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق العام في تعزيز فاعلية النفقات العامة . وألقى السيد محمد أنور , نائب المراقب العام في الباكستان كلمة عن العناوين الرئيسية أعقبها تقارير خاصة من أجهزة الرقابة العليا في سيريلانكا وكازاخستان وفيتنام ومناقشة في المائدة المستديرة من قبل ممثلي أجهزة الرقابة في بوتان وماليزيا والباكستان وروسيا.

وقد أثيرت المواضيع العامة التالية خلال التقديم والمناقشات المفتوحة التي تلت ذلك وفيما بين جميع المشاركين:

- يهتم ذوي الصلة في جميع أنحاء العالم في تعزيز فاعلية النفقات العامة. وتقع على أجهزة الرقابة العليا مسؤولية ضمان تلبية متطلبات المجتمع .

- أن المساءلة التي تتم في وقت مناسب مهمة جدا في ضمان الفاعلية وتلعب أجهزة الرقابة العليا دورا أساسيا في ضمان الفاعلية من خلال التقارير العالية الجودة والمقدمة وفق جدول زمني . أن تقارير التدقيق المتأخرة ليست ذات صلة ولا تعزز الفاعلية ولا تدعم المساءلة المحاسبية. وتلعب الشفافية دورا مهما في هذا المضمار وتسلط وسائل الأعلام الضوء خصوصا على مواضيع بعينها.

- من أجل تقييم الفاعلية , يجب تطوير مؤشرات الأداء المقبولة لإصدار المعايير والتي يمكن قياس كفاءة النفقات وفقا لها . وقد طور جهاز الرقابة الماليزي فهرسة مساءلة مبتكرة والتي يمكن أزائها ترتيب الوكالات حيث استولت هذه الفكرة على اهتمام الكثير من المشاركين.

- لا يمكن لأجهزة الرقابة العليا تأدية أدوارها كل على انفراد. إذ يتوجب عليها تطوير العلاقات مع المساهمين كالبرلمانات والفروع التنفيذية ووسائل الإعلام والمواطنين. وكذلك يتحتم عليها رفع مستوى الوعي نحو المشاكل التي تحددها هذه الأجهزة. من ناحية أخرى، ينبغي على اجهزة الرقابة إجراء هذا الأمر تماشيا مع البيئة وهياكل العمل الدستورية والقانونية وضمن النطاق الذي تديره .

- تعد كل من تقارير القيمة مقابل المال / تدقيق الاداء وتقارير التدقيق الخاصة أدوات مناسبة وفاعلة في الإبلاغ عن فاعلية الإنفاق العام .

- ينبغي أن تشدد أجهزة الرقابة العليا على الضوابط الداخلية الصارمة والدقيقة . وان تضمن بان هذه الضوابط ليس في الموضع الصحيح فحسب بل وفاعلة ايضا . ان فاعلية التدقيق الداخلي ينبغي تقييمه تقييما مماثلا.

- في الوقت الذي تعد فيه تقارير التدقيق ذات الجودة العالية والمناسبة من التقارير المهمة ، فمن الضروري ايضا بان يكون هنالك تطابقا مع التوجيهات الصادرة من الميدان المختص والذي نوقشت خلاله التقارير . وينبغي ان تستهل تقارير التدقيق الجديدة تحديد قضايا عدم الالتزام .

- ان طبيعة المؤسسات والعمليات لديها تأثيرا مهما حول فاعلية النفقات العامة.

وللمزيد من المعلومات الاتصال بجهاز الرقابة العالي الباكستاني
البريد الالكتروني : agp@agp.gov.pk
الموقع الالكتروني: www.agp.gov.pk

المؤتمر الثامن لمجموعة الأجهزة الرقابية العليا في حوض الكاريبي

عُقد مؤتمر منظمة الكاروساي (مجموعة الاجهزة الرقابية في حوض الكاريبي) الثامن في مدينة بليز Belize في شباط للفترة ما بين ١٥ولغاية ١٩ - ٢٠١٠ ، حيث بحث المؤتمر موضوع تطوير التدقيق الفاعل من خلال نطاق عمل الإدارة في التأكيد على جودة التدقيق ، وحضر المؤتمر عددا من المدققين العموميين ومديرو التدقيق ، من كافة انحاء منطقة الكاريبي ، وكذلك مراقبين من الاجهزة الاخرى للرقابة العليا والمنظمات الخارجية وكادر من هذه المجلة.

وافتتح السيد تيرانس باستن رئيس منظمة الكاروساي السابق والمدقق العام لجزر الباهاما، الاجتماع العام الأول والمكتمل النصاب . وخلال الاجتماع ، قدم السيد دان دوغواي المدقق العام لجزر الكايمان آنذاك و رئيس لجنة الدعم المؤسساتي الإقليمي (RISC) التابعة للكاروساي، تقريرا يبين ان برنامج الدعم المؤسساتي الإقليمي في طور الانتهاء منه. وأحال قرارا بحل البرنامج والذي صادق عليه المشاركون .

اما ايلس كارين كريستنسن نائب المدير العام لمبادرة تنمية الانتوساي، فقد قدمت عرضا حول دور مبادرة تنمية الانتوساي في منظمة الكاروساي والنشاطات الحاصلة منذ المؤتمر السابق . واشارت الى ان التأكيد قد دار حول نقل المعرفة لاستخدامها أثناء العمل ، وإصدار كتيب يتناول موضوع تاكيد جودة عمليات التدقيق المالية. واشارت ايضا الى تحديد التدقيق المعتمد على المخاطر باعتباره من الاولويات المستقبلية للمنطقة .

وناقش كل من تيرانس باستن،و لورلي بيجاداس مدير الدعم المؤسساتي التابع للمبادرة: الخطة التشغيلية لعام ٢٠٠٩والخاصة بمنظمة الكاروساي . حيث أشارا الى ان هنالك عدة نشاطات مقترحة لعام ٢٠٠٩ ومرتبطة بالمشاريع الممولة من البنك الدولي لم يتم المباشرة بها ، طالما ان الإجراء مستمر في تهيئة مستشار خاص بمشروع البنك الدولي. واتُخذ قرارا من ان لجنةً فرعية خاصة بالمؤتمر الثامن سوف تعمل على تبني قرارا سيزيد من مخاوف منظمة الكاروساي بشان الطبيعة غير الوظيفية للجان معينة للحسابات الحكومية عند الاجتماع القادم للـ (السوق الكاريبي المشترك) CARICOM والمزمع عقده في جزر ترينيداد و توباكو.

فلورنس لي، المدقق العام لمونتسيرات تخاطب مؤتمر الـ كاروساي في بليز

وقدمت فلورنس لي المدقق العام لمونتسيرات ورقة عمل تناولت دور أجهزة الرقابة العليا في استراتيجيات الحكومة للادارة المالية أثناء الأزمات العالمية . أما باميلا مونرور والتي تشغل منصب المدقق العام لجامايكا فقد قدمت ورقة عمل حول تعزيز التدقيق الفاعل من خلال أطار عمل التأكيد على الجودة . وفي مجالات تبادل المعرفة وبناء القدرات ، اجرتْ الآنسة بوجاداس ايضا مراجعة للمخاطر المعتمدة على المنهاج الخاص ببرامج التدقيق المالي من خلال تزويد رؤساء الأجهزة الرقابية العليا بالمعلومات المفصلة وكيفية استخدام هذا المنهج في برنامج التعاون المشترك القادم التي ستتبناها الكاروساي. وشدد كل من جهاز الرقابة العالي لجامايكا وبربادوس و سانت لوسيا St. Lucia على مشاركاتهم في البرنامج .

وطالب جهاز الرقابة العالي لغويانا Guyana بان يكون لها دورا في البرنامج . ووافق كل من جهاز رقابة سانت لوسيا وبربادوس على استضافة ورشة عمل تطويرية واجتماع للمراجعة، وعلى التوالي .

وقدم عدد من المشاركين الخارجيين أيضا عروضا أثناء المؤتمر . فقد ترأس مدير سياسة القطاع العام لجمعية المحاسبين القانونيين السيد جيليان فوداس حلقة نقاشية حول موضوع القطاع العام . اما المحلل الأقدم والمتخصص بموضوع القيمة مقابل المال في مكتب التدقيق الوطني البريطاني روبرت ريف، ناقش موضوع تعزيز قدرة القيمة مقابل المال للجهاز الرقابي. في حين ان المدير الذي يعمل في جهاز الرقابة الدنماركي وممثل لجنة المعايير المهنية رولف ايلم لارسن، قد ناقش دور المعايير ، وخاصة المعايير الدولية لمؤسسات الرقابة العليا ISSAI . اما المدقق العام لمقاطعة نيوفاوندلاند Newfoundland و لابرادور Labrador في كندا – السيد جون نوزوورثي فقد استعرض التدقيق الأخير الذي أجرته دائرته بخصوص العلاوات التي يصرفها أعضاء البرلمان الإقليمي .

وقدم كلٌ من ممثل رئيس الاولاسفس (مجموعة الاجهزة الرقابية العليا للرقابة والمحاسبة بامريكا اللاتينية والكاريبي)، (جهاز الرقابة الكولومبي)، وممثل منظمة الدول الأمريكية، وايضا بنك التنمية للدول الاميركية (IDB) خلاصة بالعروض حول المواضيع التي تتضمن مبادرات جهاز الرقابة الكولومبي لمحاربة الفساد وتغيير دور البنك.

وفي الجلسة الثانية بحضور جميع الاعضاء ، ناقشت الوفود دعم منظمة الكاروساي وادامتها باعتبارها مؤسسة إقليمية ، حيث تمت المصادقة على تشكيل لجنة رباعية لتنفيذ اهداف الخطة الاستراتيجية للكاروساي لعام ٢٠١١ . وأشار الأمين العام إلى ضرورة تولي منصب مدير ومساعد إداري في أمانة الكاروساي لتسهيل عمل النشاطات الإدارية ونشاطات البرنامج الناشئة عن منح البنك الدولي .

وذُكرَ ايضا بان مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) قد تتيح القيام بجولة دراسية في شهر اذار لكل من رئيس منظمة الكاروساي وامينها العام الى دائرة الافروساي-E(وهي امانة منظمة الاجهزة الرقابية العليا للدول الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية) ومقرها في بريتوريا – جنوب افريقيا . ان الغرض من هذه الجولة هو متابعة الهيكل التنظيمي والنماذج الساندة عند امانة الافروساي-الناطقة بالانجليزية AFROSAI-E لكي يتسنى لهم تعزيز القدرة المؤسساتية لل كاروساي .

اما في مجال الاعمال الاخرى ، فقد شُكلَ مجلس تنفيذي جديد برئاسة جهازرقابة بيليز باعتباره رئيسا للمجلس وجهازرقابة سانت لويس على انه الامين العام واجهزة الرقابة العليا لكل من مونتسيرات، و انتيغوا، و باربودا، وكذلك ترينيداد وتوباجو باعتبارهم اعضاء في المجلس . وعُينَ جهاز الرقابة الجامايكي مدققا ، اما جهاز رقابة جزر الباهاماز فقد سُمي ممثلا للكاروساي لمجلس ادارة الانتوساي .

وفي نهاية المؤتمر، ذكر المدقق العام ل بيليز ورئيس الكاروساي الجديد ، ايدموند زونيغا بان هنالك متسعا من الوقت للكاروساي للبدء في وضع مسودة للخطة الاستراتيجية الجديدة .
واتفق جهاز رقابة ترينيداد Trinidad وتوباكو Tobago على استضافة مؤتمر الكاروساي التاسع في ٢٠١٣ .

وللمزيد من المعلومات الاتصال بجهاز رقابة بيليز
البريد الالكتروني : AuditorGeneralBelize@audit.gov.bz
الموقع الالكتروني: www.audit.gov.bz

بقلم : كريستين استروب مدير التخطيط الاستراتيجي لمنظمة الانتوساي

تبنتْ البلدان الاعضاء ، وبالاجماع ، الخطة الاستراتيجية الاولى الخاصة بمنظمة الانتوساي ، عند انعقاد الانكوساي في بودابست عام ٢٠٠٤ ،. وخلال السنتين الماضيتين ، كان لي الشرف في دعم رئيس فريق المهام للتخطيط الاستراتيجي للانتوساي في تطوير الخطة الاستراتيجية الثانية للمنظمة وبالتعاون مع الامانة العامة ورؤساء الهدف والاعضاء الاخرين لفريق المهام . وستوزع وثيقة الخطة النهائية على مجلس الادارة وكافة الاجهزة الاعضاء قبل عرضها على منظمة الانكوساي العشرون لغرض المصادقة عليها .

وخلال جلسة الاستماع الاولى ، ادرجنا تعليقاتنا المستلمة من فريق المهام واعضاء الانتوساي ، وقدمنا مسودة خطة جديدة في اذار/ نيسان ٢٠١٠ تعتمد على مراجعة اعضاء فريق المهام . وتُرجمتْ هذه المسودة الى اللغات الرسمية الخمس للانتوساي في ايار ٢٠١٠ وأُرسلتْ الى كافة اجهزة الرقابة العليا لاغراض عقد جلسة استماع ثانية .

كريستين استروب

وما يزال معظمكم يقوم بمراجعة تلك المسودة ، الا انني استلمت بعضا من التعليقات التي ابدتها الاجهزة الرقابية العليا الاعضاء . واتطلع الى تحليل هذه التعليقات تحليلا مفصلا، كما انني مقتنعة بان هذه التعليقات سوف تسهم في تحسين اخر مسودة للخطة الاستراتيجية الثانية . واعتقد بانها ستكون مسودة الخطة الاخيرة للاعوام ٢٠١١- ٢٠١٦ والتي ستُقدمْ الى رئيس فريق المهام تتبعها جلسات استشارية مع رؤساء لجنة الهدف الرباعية خلال الصيف . وفي الوقت الذي لم اكن فيه متاكده من عدد المسودات التي وضعتها خلال السنتين الماضيتين ، فقد تم تحسين كل نسخة بعد التعليقات المدرجة من فريق المهام ولجنة المال والادارة ومجلس الادارة وكذلك من جميع الاجهزة الاعضاء خلال جلسة الاستماع الاولى.

وفي عدد المجلة الصادر في نيسان ، كتبتُ عن القضايا الرئيسة في الخطة الاستراتيجية المنقحة للانتوساي وللاعوام ٢٠١١-٢٠١٦ واهمية القيم الجوهرية السبعة للانتوساي ، والتي تشكل قاعدة للخطة الجديدة . وحسب رايي، فان الخطة الاستراتيجية جددت نشاط المنظمة باكملها– ولم يقتصر تجديد هذا النشاط على رؤوساء لجاننا الاربعة للهدف الاستراتيجي ، واللجان الفرعية ، ومجاميع العمل وفرق المهام فحسب ، بل ايضا على كافة اجهزة الرقابة العليا

المساهمة في تلك المجاميع والتي تنفذ اهداف الخطة الاستراتيجية ونشاطاتها. ولدينا في جهازنا العالي الاف الاشخاص الذين يعملون على تطوير الانتوساي وتكريس جهودهم لها باعتبارها منظمة دولية نموذجية .

وفي الوقت الذي اعتبرنا فيه الخطة الاستراتيجية خطة اساسية ، فمن المهم ايضا ضمان تنفيذ عوامل الخطة تنفيذا فاعلا لتحقيق اهداف الخطة الاستراتيجية . ومنذ تعييني مديرا للتخطيط الاستراتيجي ، فقد تابعت وعن كثب النشاطات المتعلقة بالخطة. ويسرني ان اشهد يوميا استمرارية تنفيذ الخطة الاستراتيجية الاولى للانتوساي بكفاءة عالية ودعم واسع.

وفي مستهل شهر ايار ، شاركتُ في الاجتماع المنعقد في كوبنهاكن للجنة التوجيهية الخاصة بلجنة المعايير المهنية وبحضور حوالي ٤٠ شخص مهني من الذين اثبتوا مشاركاتهم الفاعلة وتكثيف الجهود نحو تحسين منظمتنا من خلال تطوير المعايير ومواد دليل التدقيق الاخرى . وانعقدت اللجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات اجتماعها السنوي مؤخرا في واشنطن ،اما اللجنة التوجيهية الخاصة بلجنة تبادل المعرفة فسوف تعقد اجتماعها في اواخر هذا الصيف .

ان كافة النشاطات والجهود التي شَهدتُها خلال الفترة التي عملت بها كمدير للتخطيط الاستراتيجي ، قد اثبتت وبوضوح بان اعضاء الانتوساي يعملون جنبا الى جنب بطريقة نظامية انطلاقا من خطتنا الاستراتيجية الاولى . وان شعار منظمة الانتوساي "منافع الخبرة المتبادلة " قد اكتسب معان متجددة لنا جميعا .

وقد فتحت الخطة الاستراتيجية ايضا المنافذ للشراكة ما بين مجتمع المانحين الدولي ومنظمة الانتوساي . ودخلت مذكرة التفاهم للانتوساي حيز النفاذ مع مجتمع المانحين السنة الماضية ، وتنص المذكرة - من جملة عدة امور- بان دعم المانح سوف يستخدم في (١) تطوير خطط ال SAI الاستراتيجية وتنفيذها . (٢) تطوير خطط العمل ، على اعتبار ان اجهزة الرقابة العليا ما تزال بحاجة الى الدعم لتعزيز امكاناتها للتخطيط الاستراتيجي .

وسَيُعَينْ مديراً جديداً للخطة الاستراتيجية وللسنوات الثلاث القادمة لمؤتمر الانكوساي العشرون في جنوب افريقيا الذي سينعقد في شهر تشرين ثاني . وان العمود الصحفي الاخير الخاص بي في عدد المجلة الصادر في تشرين اول ، سوف يلخص خبرتي مع تخطيط الانتوساي الاستراتيجي بشكل عام وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الثانية للانتوساي . وكذلك سوف استذكر الفترة التي عملت فيها كمدير للتخطيط الاستراتيجي واكتب نبذة عنها .
واذا كان لديكم أي تعليقات او تودون طرح معلومات حول القضايا المتعلقة بتنفيذ خطة الانتوساي الاستراتيجية. الرجاء الاتصال بي وقتما شئتم على البريد الالكتروني astrup@rechnungshof.gv.at

من داخل الانتوساي

INSIDE INTOSAI

انعقاد مؤتمر حول دعم التدقيق الخارجي في مناطق الانتوساي

استضاف الامين العام لمنظمة الانتوساي مؤتمرا استغرق يومين للفترة من ٢٦ ولغاية ٢٧ ايار ٢٠١٠في البرلمان النمساوي حول دعم التدقيق العام الخارجي . وحضر المؤتمر رؤوساء اجهزة الرقابة العليا من مجاميع العمل الاقليمية السبعة والتابعة للانتوساي الا وهي : (الافروساي العربوساي -الاسوساي – كاروساي– الاوروساي – اولاسفس – الباساي) وممثلي الامم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد البرلماني ومجتمع المانحين والخبراء الخارجيين .

المشاركون في المؤتمر حول دعم التدقيق العام الخارجي مجتمعين امام البرلمان النمساوي

ركزت جلسات المؤتمر في اليوم الأول على دور التدقيق العام الخارجي ومسؤولياته . واكد المتحدثون على الدور الذي تلعبه أجهزة الرقابة العليا في نظام الصكوك والارصدة الخاصة بسلطات الدول الديمقراطية في تاكيد كفاءة الحكومة وشفافيتها والمسائلة وتعزيز الحكم الرشيد . واكد المتحدثون ايضا على الوظيفة الالية لاجهزة الرقابة العليا في محاربة الفساد وتنفيذ اهداف التنمية للالفية الثانية الخاصة بالامم المتحدة . وهنالك اجماعا عاما بالراي حول الازمات المالية والاقتصادية الحالية، من ان اجهزة الرقابة العليا تكتسب الاهمية والتاثير . وينظر الى اجهزة الرقابة على انها تتبنى القيم الأساسية كالمصداقية ، اضافة الى اعتبار هذه الاجهزة موضع ثقة من المواطنين والمجتمع الدولي .

واكد المتحدثون وفي كل مرة على الاستقلالية باعتبارها مطلبا أساسيا لإيصال مهام أجهزة الرقابة العليا الفاعل . واجاز المؤتمر مرة اخرى على هدف الانتوساي لأدراج مبدأ الاستقلالية الاساسي الذي وضعته لوائح ليما والمكسيك ضمن القانون الدولي . علاوة على ذلك ، فقد تم الاعتراف بالدور الحاسم لمعايير وادلة الانتوساي في تأكيد استقلالية اجهزة الرقابة العليا .

واكد المتحدثون على ان التعريف باهمية اجهزة الرقابة العليا ومنفعتها لدى الحكومة والمجتمع المدني ما هو الا مطلبا رئيسا اخر لفاعلية التدقيق العام الخارجي وان التواصل مع الجمهور هو وسيلة في تحقيق هذا الهدف .

اما اليوم الثاني من المؤتمر، فقد كُرس لبناء قدرات اجهزة الرقابة . حيث تضمنت القضايا المدرجة تعاون الانتوساي مع مجتمع المانحين لبناء قدرة مؤسساتية تعمل على تطوير البلدان والنهوض بواقع حالها . وهنالك عروض معينة ناقشت النشاطات الحالية لمبادرة تنمية الانتوساي في هذا المجال ودور مبادرة تنمية الانتوساي في التعاون ما بين الانتوساي و مجتمع المانحين .

واستنادا على المتطلبات المعينة والتحديات التي شخصها ممثلو اجهزة الرقابة العليا ، فقد اوصت استنتاجات الوفود المشتركة بالتركيز الدقيق على القضايا الجوهرية التالية وهي : الاستقلالية ، وبناء القدرات المؤسساتية ، وتطوير المواد وكفاءات الكادر وتطوير معايير ووسائل التدقيق المهني واستخدامه ، والتدريب والتطوير وتبادل المعرفة ونقلها ، والتعريف بقيم ومنافع اجهزة الرقابة العليا المستقلة . وبعد اختتام المؤتمر ، صدرت وثيقة عمل تتضمن النص الكامل بالاستنتاجات والتوصيات . ونشرت هذه الوثيقة على موقع الانتوساي وباللغات الرسمية الخمس لها

www.انتوساي.org/en/portal

وللمزيد من المعلومات الاتصال بامانة الانتوساي على الموقع

انتوساي@rechnungshof.gv.at.

اجتماع اللجنة التوجيهية الخاصة بلجنة المعايير المهنية

عقد اجتماع اللجنة التوجيهية السنوي والخاص بلجنة المعايير المهنية في كوبنهاكن في ايار ٢٠١٠. وكان احد اهداف الاجتماع هو المصادقة على اخر المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا ISSAI ودليل الانتوساي الخاص بالحكم الرشيد -انتوساي GOV) والذي اعدته اللجنة الفرعية المختصة بالتدقيق المالي PSC وتدقيق الاداء والتدقيق التطبيقي ومعايير الرقابة الداخلية والمحاسبة والابلاغ الى جانب المشاريع المتخصصة برقابة تدقيق الجودة والشفافية والمسائلة .

وقد تطور نطاق عمل هذه المعايير نحو مجموعة معايير وادلة شاملة . وبعد انعقاد جلسة مثمرة في العاصمة كوبنهاكن ، اصبحت لجنة المعايير المهنية PSC على اتم الاستعداد بتقديم المعايير الدولية لاجهزة الرقابة الاعليا رقم ٣٦ ودليل الانتوساي للحكم الرشيد رقم ٢ لغرض المصادقة عليها في تشرين ثاني عند انعقاد مؤتمر الانكوساي العشرين في جوهانسبرغ – جنوب افريقيا . وذكر مدير لجنة المعايير الفنية السيد اوتبو في حديث له " اتمنى ان تجد اجهزة الرقابة العليا من مختلف انحاء العالم، المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا نافعة وداعمة في ممارساتهم التطبيقية للتدقيق اليومي . "

وتتعامل ثلاثة من المعايير الدولية الجديدة مع الشفافية والمسائلة ورقابة الجودة . وان عدداً من هذه المعايير مرتبط بعمليات تدقيق البيانات المالية التي تختص ببعض المجالات كدليل التدقيق واستخدام عمل المدققين الخارجيين والعينات والغش . وبصورة مماثلة ، تدرج حاليا المعايير الخاصة بالاداء والتدقيق المتطابق ضمن اطار عمل المعايير. وتتعامل ادلة الانتوساي للحكم الرشيد الجديدين مع المدققين الداخليين والتعاون بين المدققين الداخليين وأجهزة الرقابة العليا .

المشاركون في اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية في أيار ٢٠١٠

وقبل الاقرار على نسخ المعايير و ادلة الانتوساي للحكم الرشيد الجديدة في مؤتمر الانكوساي العشرون، فقد نُشرت هذه النسخ على الموقع الالكتروني www.issai.org باللغة الانجليزية. وسوف تُنشر تراجم هذه النسخ الى لغات الانتوساي الرسمية الاخرى في تشرين اول. وتشجع لجنة المعايير المهنية كافة اعضاء الانتوساي على زيارة الموقع الالكتروني للاطلاع على المعايير الجديدة. وتماشيا مع مطلب الانكوساي الجنوب افريقي المُضيف في الالتزام بالمواد المطبوعة الى الحد الادنى ، فان المعايير الدولية الجديدة ستكون متاحة الكترونيا فقط لوفود المؤتمر على موقع المعايير والذي يعرض ايضا معلومات حول اطار عملها وكافة المعايير السابقة والمصادق عليها. وبامكان الاطراف المعنية استلام اخبار جديدة من الموقع الالكتروني من خلال تسجيلها لخدمة تحديث البريد الالكتروني .

وفي السنوات القادمة ٢٠١١-٢٠١٣ فان لجنة المعايير المهنية سوف تحول تركيزها الرئيس من تطوير المعايير الدولية الجديدة نحو المهام الثلاث الجديدة التالية :

- الاستمرار بتطوير وادامة ال المعايير الدولية و دليل الانتوساي للحكم الرشيد GOVs الحالية.
- رفع مستوى الوعي نحو المعايير الدولية وتعزيز منظور اطار عملها وتطبيقها وادلة الانتوساي للحكم الرشيد GOVs في اجهزة الرقابة العليا. واخيراً،
- العمل على مشروع التوافق والذي سيضع اساس تصوري لتدقيق القطاع العام وتاكيد التطابق في اطار عمل المعايير الدولية.

وللمزيد من المعلومات الاتصال ب PSC على البريد الالكتروني :psc@rigsrevisionen.dk
والموقع الالكتروني: http://psc.rigsrevisionen.dk

اللجنة الفرعية للتدقيق المالي

النشاطات الخاصة برفع مستوى الوعي

تُرجمتْ العروض التمهيدية الخاصة باللجنة الفرعية للتدقيق المالي FAS، وكذلك الوثائق المُعدة للتوزيع والملاحظات المنبثقة عن الحوار بشان ادلة التدقيق المالي الخاصة بالانتوساي ، الى لغات الانتوساي الرسمية ، وسوف تنشر على موقع اللجنة الفرعية للتدقيق المالي للبريد الالكتروني في نهاية شهر اب . وان النسخة الانكليزية من المواد قد أُرسلتْ مسبقا الى الاشخاص الرئيسيين المرشحين من قبل اجهزة الرقابة العليا ليتسنى لهم تسليم العروض التمهيدية الى منظماتهم المعنية.

تطوير المعايير والادلة

- صادقت لجنة المعايير المهنية (PSC) على المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا ISSAI رقم ١٠٠٠ و ١٠٠٣ خلال انعقاد اجتماعهم للجنة التوجيهية في ايار .
- يعد السيد جيت جونسون رئيس اللجنة الفرعية للتدقيق المالي ، احد اعضاء مجلس التدقيق الدولي ومعايير الضمان (IAASB) يدعمه السيد جوناس هولستروم باعتباره مستشارا فنيا. وعُقد المؤتمر الاخير في مدينة مينز بالمانيا في شهر حزيران .
- تستمر اللجنة الفرعية للتدقيق المالي بتعيين خبراء لفرق مهام مجلس التدقيق الدولي ومعايير الضمان. و يوجد حاليا خبراء الانتوساي في فرق المهام لتنقيح معيار المحاسبة الدولي ال 610(ISA) ، *ابحاث خاصة – استخدام عمل المدققين الداخليين و ISA720 ، مسؤولية المدقق في الارتباط مع المعلومات الاخرى في الوثائق التي تتضمن البيانات المالية المدققة* .
- تُرجمتْ ملاحظات التطبيق المدرجة ضمن المعايير الدولية الى لغات الانتوساي الرسمية الخمس . وعملت محكمة المدققين الأوربية وبشكل جاد على ترجمة النسخ الفرنسية والالمانية والاسبانية وتصحيحها. وان شركة بورو تازير Buro Tazir للترجمة عملت على ترجمة ملاحظات التطبيق الى اللغة العربية . وقد خضعت النسخة العربية الى تصحيح جهاز الرقابة المغربي. .
- وسوف تنشر نسخ المعايير الدولية للتدقيق المالي والمصادق عليها ،على موقع ال المعايير الالكتروني وبجميع اللغات قبل انعقاد مؤتمر الانتوساي في تشرين اول .

خطة عمل اللجنة الفرعية للتدقيق المالي للاعوام ٢٠١١-٢٠١٣

صادقت اللجنة الفرعية للتدقيق المالي FAS على خطة عمل FAS في نيسان ، وكذلك مصادقة لجنة المعايير المهنية التوجيهية في شهر ايار . تتضمن خطة العمل هذه المهام الرئيسة التالية :

- العمل على ديمومة تطوير المعايير الدولية حول التدقيق المالي.
- رفع مستوى الوعي.
- المساهمة بمطابقة اطار عمل المعايير الدولية والبحث عن امكانية ادراج المعايير الاخرى الصادرة من مجلس التدقيق الدولي ومعايير الضمان IAASB باعتبارها جزءا من ادلة التدقيق المالي
- تلخيص الدروس المكتسبة . واخيراً
- مراقبة تنفيذ الادلة بين اعضاء الانتوساي

الاجتماعات :
سيتم استضافة اجتماع اللجنة الفرعية للتدقيق المالي (FAS) من قبل مكتب التدقيق الوطني السويدي في جزيرة ساندهام خارج ستوكهولم – السويد للفترة ٨-٩ ايلول -٢٠١٠.
وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بسكرتارية (FAS) .
البريد الالكتروني : projectsecretariat@riksrevisionen.se
الموقع الالكتروني :http://psc.rigsrevisionen.dk/fas

لجنة بناء القدرات : خدمات الاستشارة والمستشار (اللجنة الفرعية الثانية)
يطلب مكتب المراقب العام لجمهورية بيرو ، رئيس اللجنة الفرعية الثانية للجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي ، تعاون مجتمع الانتوساي في عملية تطوير قاعدة بيانات الخبراء في مجال المال العام . طلب من اجهزة الرقابة العليا ان توفر المعلومات المتعلقة بالمهنيين الذين يعملون حاليا في اجهزة الرقابة العليا المختلفة ،بالاضافة الى موظفي جهاز الرقابة العالي ممن احيلوا الى التقاعد مؤخرا حيث من الممكن ان يقوموا بمهام تقديم المشورة عند الطلب من قبل اجهزة الرقابة العليا الأخرى .

للتسجيل او البحث عن الخبراء ،يرجى ملأ استمارة الطلب الموجودة على الموقع الالكتروني التالي : http://apps.contraloria.gob.pel.
ولمزيد من المعلومات اتصل باللجنة الفرعية الثانية :
البريد الالكتروني :cooperacion@contraloria.gob.pe

مجموعة العمل المختصة بتدقيق تكنولوجيا المعلومات
استضاف مكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية الاجتماع التاسع عشر لمجموعة العمل المختصة بتدقيق تكنولوجيا المعلومات التابعة للانتوساي و منتدى تدقيق الأداء السادس في **بكين** للفترة من ١٢-١٧ نيسان ٢٠١٠. حضر ٩٣ مشارك من ٤٠ جهاز رقابي عالي.
وفي خطابه الترحيبي اشار السيد ليو جيايي (المراقب العام لمكتب التدقيق الوطني الصيني) بانه ومع اتحاد الاقتصاد العالمي وزيادة الاتصالات في السنوات الاخيرة ،رافق تكنولوجيا المعلومات تحديات جديدة بالاضافة الى الفاعلية الجديدة لمهنة التدقيق . وامتدح السيد ليو جيايي مجموعة العمل المختصة بتدقيق تكنولوجيا المعلومات على انها مجموعة بحث مهمة ضمن مجتمع الانتوساي حيث تشجع على مشاطرة الأفكار في مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات .
وأوضح أيضا ، بان مكتب التدقيق الوطني الصيني يود تعزيز تبادلاته وتعاونه مع الأجهزة الرقابية العليا الأخرى من خلال مجموعة العمل المختصة بتدقيق تكنولوجيا المعلومات(WGITA) من اجل المساهمة في تطوير عملية تدقيق تكنولوجيا المعلومات .
ترأس السيد فينود راي رئيس مجموعة العمل المختصة بتدقيق تكنولوجيا المعلومات WGITA المدقق والمراقب العام الهندي مع نائبه السيد انول جاتيرجي الاجتماع والمنتدى المذكورين أعلاه على التوالي. حيث يعد هذا الاجتماع الأخير قبل مؤتمر الانكوساي العشرون الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في شهر تشرين الثاني ، ركز المشاركون على أبداء الآراء المتعلقة بتطورات وانجازات مجموعة العمل للفترة الحالية والتي سيبلغ بها المؤتمر. ناقش المشاركون أيضا ووافقوا على نتائج مسح المشاريع المستقبلية لبدء خطة عمل جديدة للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٣ .
قدم خلال المنتدى ١٢ ورقة عمل من ٩ أجهزة رقابية تتعلق بموضوع مقاييس الأداء التي تشير إلى فعالية مشروع تكنولوجيا المعلومات ونجاح الاستثمار . تبادل المشاركون الأفكار والخبرات وناقشوا الموضوع بفاعلية والذي قد يتم التطرق اليه في المنتدى القادم .
وللمزيد من المعلومات ،يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني الصيني .

البريد الالكتروني : cnao@audit.gov.cn
الموقع الالكتروني : www.cnao.gov.cn

مجموعة العمل المختصة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية التابعة للانتوساي

طورت العديد من البلدان انظمة المؤشرات الوطنية الرئيسية للتعامل مع القضية المهمة الخاصة بتقييم التطوير الاجتماعي الاقتصادي . وتضطلع اجهزة الرقابة العليا بدور رئيسي لتلعبه في هذه العملية . تم وضع الدليل الاولي لمفردات ومفاهيم المؤشرات الوطنية الرئيسية من قبل مكتب المسائلة الحكومي الامريكي بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[١] الذي ينص على ما يلي:

(يمكن ان يساعد تطوير المؤشرات الوطنية الرئيسية الدول في قياس التقدم الحاصل باتجاه النتائج الوطنية المرغوبة ، تقييم الحالات والاتجاهات والمساعدة في التواصل في القضايا المعقدة . يمكن رؤية المؤشرات الوطنية الرئيسية كجزء من الجهود التي تنظم برامج وسياسات الحكومات مع نتائج – سكان يتمتعون بالصحة والثقافة ،وظائف كافية وسكن بالاضافة الى بيئة صحية ودائمة تلك التي يهتم بها السكان .تمثل المؤشرات الوطنية الرئيسية لمؤسسات التدقيق العليا اداة مهمة للمساعدة في رفع مستوى الشفافية والمسائلة المحاسبية في الحكومة .

تستطيع اجهزة الرقابة العليا المساهمة باستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية في انواع مختلفة من الطرق ، وتشمل تصحيح موثوقية المؤشرات وتجسيدها في عمليات تدقيق الأداء العائدة لهم . تدعم المؤشرات الوطنية الرئيسية عمل المؤسسات التدقيقية من خلال توفير المعايير المقبولة عموما – الأهداف او الأسس ازاء اي تقييم للاداء الحكومي).

---

1 GAO/OECD المؤشرات الوطنية الرئيسية : الدليل الأولي للمفردات والمفاهيم
(www.ach.gov.rul/userfiles/tree/OECD-GAO%2Glossary-tree-files-fl-186.doc) اذار ٢٠١٠

تأسست مجموعة العمل المختصة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية التابعة للانتوساي من خلال مؤتمر الانكوساي التاسع عشر (تشرين الثاني ٢٠٠٧ في مدينة المكسيك) ضمن اطار عمل الهدف الثالث من الخطة الاستراتيجية للانتوساي لسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠ . جمعت مجموعة العمل والتي تتكون من ٢١ عضو (كامل العضوية) و٥ مراقبين ، مواد شاملة عن تجارب جهاز الرقابة العالي في تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية وبدات العديد من المشاريع التجريبية . نفذت فحوصات علمية وعملية للطرق والتقنيات الخاصة بالتصور المتعدد الإبعاد المتعلق بقياسات المؤشرات الوطنية الرئيسية .

عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل في موسكو في شهر أيار ٢٠٠٨ وحضره ممثلون من ٢٠جهاز رقابي (١٦ عضو من مجموعة العمل و ٤ مراقبين)ومنظمتين دوليتين (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والبنك الدولي) . وخلال هذا الاجتماع تم مناقشة والموافقة على الصلاحيات ، قواعد الإجراءات وخطة العمل لعام ٢٠٠٨. وعرضت خطة العمل لعام ٢٠٠٩ لمزيد من الفحص .

وبعد الاجتماع الأول هذا تم أعداد موقع الكتروني لمجموعة العمل باللغتين الانكليزية والروسية (www.ach.gov.ru/en/intosaikni) ويعمل هذا الموقع كأداة للتبادل المباشر للمعلومات المتعلقة بتطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية .

عقد الاجتماع الثاني لمجموعة العمل في بكين في شهر نيسان ٢٠٠٩. تضمن منتدى حول الطرق المفاهيمية لتطوير واستخدام أنظمة المؤشرات الوطنية الرئيسية . حضر الاجتماع ١٦ جهاز رقابي (١٥ عضو من مجموعة العمل و مُراقب واحد) و منظمة دولية واحدة (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي) . خلال هذا الاجتماع ، تم الأخذ بعين الاعتبار مخرجات المشاريع الفرعية لمجموعة العمل والمصادقة على خطة العمل لسنة ٢٠٠٩ .

في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل –الذي عقد بتاريخ ٧-٨ نيسان ٢٠١٠ في استانا، كازاخستان تم مناقشة النتائج الرئيسية لنشاطات مجموعة العمل للسنوات الثلاثة السابقة. بالإضافة إلى مناقشة نتائج المشاريع الفرعية ، صادق أعضاء مجموعة العمل على هيكل الورقة البيضاء الخاصة بتطوير واستخدام أنظمة المؤشرات الوطنية الرئيسية وخطة العمل لسنة ٢٠١٠. تؤمن الورقة البيضاء أسس تطوير النموذج التطبيقي لنشاط جهاز الرقابة العالي ضمن نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية لتطوير وتنفيذ ومقارنة الاستراتيجيات الوطنية للتطوير الاجتماعي والاقتصادي . قدمت في الاجتماع أيضا قاعدة المعرفة الخاصة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية التي تتضمن بيانات من البلدان والمنظمات الدولية والمبادئ الخاصة بتطبيق جهاز الرقابة العالي للمؤشرات الوطنية الرئيسية . قرر اعضاء مجموعة العمل اختبار نشاطات مجموعة العمل التي قدمتها السكرتارية ووضع خطة عمل للسنوات الثلاثة القادمة .

ومنذ اجتماعه الاول ،فقد زادت عضوية مجموعة العمل . اصبحت اجهزة الرقابة العليا في البلدان التالية أعضاء مثل النمسا ،اسرائيل ،اندنوسيا وبلغاريا والتحقت قرغيزستان بالمجموعة كملاحظ .

نفذت العديد من المشاريع الفرعية لانجاز صلاحيات ونطاق مجموعة العمل :-

- هيأ مكتب المسائلة الحكومي الأمريكي المؤشرات الوطنية الرئيسية المذكورة آنفا : دليل للمفردات والمفاهيم(www.ach.gov.ru/userfiles/tree/OECD-GAO20%Glossary tree-files-fl-186.doc) تعتمد بصورة كبيرة على عمل مكتب المسائلة الحكومي و منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. ويعد هذا اكثر من مسرد ،و انه دليل دينامكي للمفردات والمفاهيم وسيُحدث بانتظام ليعكس التطورات في مجال النمو هذا . ستكون مفردات وتعاريف الدليل جزء من مسرد الانتوساي الخاص بمفردات التدقيق .
- ينسق جهاز الرقابة الهنغاري المشروع التجريبي للمؤشرات الوطنية الرئيسية لتطوير مجموعة مشتركة من المصفوفات لمعرفة معتمدة على الاقتصاد من اجل السماح لأجراء المقارنات الدولية .توجد الورقة النهائية الخاصة بهذا المشروع الفرعي على الموقع

الالكتروني التالي (http://www.ach.gov.ru/en/انتوساي380=i?kni/wpapersknil) يصف هذا الموقع أهمية نشر خدمات ومنتجات المعرفة المركزة ، الحاجة لتطوير مجتمع المعرفة ، و المؤشرات المتاحة في تلك المجالات .

- اعد الجهاز الرقابي العالي في لاتفيا مراجعة للتجارب الدولية في تطوير عملية استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية . شكلت الخطوط العامة للمراجعة المبادئ الخاصة بتخطيط السياسة وقياس الأداء في ٤٧ بلد تم مسحها . تم الحصول على المعلومات في هذه المراجعة من خلال الإجابات على عملية المسح ومعلومات من مصادر متاحة عموما . قسمت المراجعة إلى ثلاثة أقسام : القضايا العامة لقياس التخطيط والأداء ، مراجعة المؤشرات الوطنية و مراجعة أدارة الأداء .
- ينسق الجهاز الرقابي الروسي المشروع الفرعي الخاص بالمؤشرات الوطنية الرئيسية ضمن أطار عمل رابطة الدول المستقلة . تم أعداد مسودة ادلة لهذا المشروع الفرعي ،تتعلق باستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية في عمليات تدقيق الأداء . تتضمن الادلة مسرد بالمقارنات الانكليزية –الروسية . ولدى المشروع الفرعي أيضا (١) تجارب ووجهات نظر دولية محللة تخص استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية في نشاطات أجهزة الرقابة العليا للدول الأعضاء لرابطة الدول المستقلة و (٢)قاعدة معرفة متطورة للمؤشرات الوطنية الدولية . بالإضافة إلى تشكيل المجموعة الخبيرة بالمؤشرات الوطنية الدولية التي تتألف من رؤساء أجهزة الرقابة العليا لرابطة الدول المستقلة والتي تأسست والتقت ثلاث مرات في سنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ . وضعت كل وثائق مجموعة الخبراء على موقعها الالكتروني (www.ach.gov.ru/ru/cis) .

يعد تعاون مجموعة العمل مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي جزء مهم من نشاطاتها . في مستهل ٢٠٠٩ ، وقع الطرفان مذكرة تفاهم (MOU) للتعاون في قياس مدى التقدم الحاصل في المجتمعات . ووفقا لمذكرة التفاهم نظمت مجموعة العمل جلسة مناظرة بعنوان "المؤشرات الوطنية الرئيسية في نظام الرقابة الخارجية " من خلال ندوة المنظمة العالم الثالث في بوسن – كوريا في شهر تشرين الاول ٢٠٠٩ . خلال تلك الجلسة ناقش خمسة اعضاء من ممثلي مجموعة العمل من النمسا- بولندا – هنغاريا – الولايات المتحدة الامريكية وروسيا موضوع المعرفة المعتمدة على المجتمعات والاقتصاديات ، المؤشرات الوطنية الرئيسية كاداة للتخطيط والتدقيق ، وقضايا تتعلق باستخدام المؤشرات الوطنية في نشاطات جهاز الرقابة العالي .
تم تدوين نشاطات مجموعة العمل في هذه المجلة(كانون الثاني ٢٠٠٩) في (*المجلة الاسيوية للتدقيق الحكومي*)**(نيسان ٢٠٠٩)** وفي الاجتماع الاول لمجموعة المعرفة المشتركة التابعة للانتوساي (بموجب الهدف ٣ من الخطة الاستراتيجية التابعة للانتوساي) في نيودلهي –الهند في أذار ٢٠٠٩. ستعد مجموعة العمل تقريرا عن نشاطاتها للسنوات الثلاث الماضية ومقترحاتها المستقبلية في مؤتمر الانتوساي العشرون الذي سيعقد في جنوب افريقيا في شهرتشرين الثاني ٢٠١٠.

يعد تحديد نشاطات مجموعة العمل أقرارا بان لكل بلد قيمه وحرية اختياره لأهدافه ومساراته الخاصة للتطوير . أن لدى دول أسيا وأفريقيا وأمريكيا وأوربا نقاط انطلاق وقدرات وتقاليد مختلفة . بينما تتشارك المنفعة في الحصول على المصفوفات لغرض قياس مدى التقدم الحاصل على الصعيدين الوطني والعالمي ،ادرك أعضاء مجموعة العمل ضرورة احترام الفوارق الوطنية والتاريخية والثقافية والاقتصادية .

ويعني هذا ان في عملية تطوير المؤشرات الوطنية الرئيسية ينبغي أن يكون الهدف شفافا في التكوين والتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات الوطنية أكثر من توحيدها . يعتقد أعضاء مجموعة العمل انه ليس من المناسب أعداد قائمة توجيهية تحسب المؤشرات الوطنية للتطوير . وفي الوقت نفسه ، قد تلعب أجهزة الرقابة العليا دورا بناءا في تأكيد أن المؤشرات الوطنية الرئيسية في بلدانهم موثوقة ووثيقة الصلة بالموضوع ويمكن أن تعمل كأساس لتقييم الأداء الحكومي .

وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمجموعة العمل على:
البريد الالكتروني: intrel@ach.gov.ru
الموقع الالكتروني : www.ach.gov.ru/en/انتوساي kni

اجتماع مجموعة العمل المختصة بقيمة وفوائد اجهزة الرقابة العليا

التقت مجموعة العمل المختصة بقيمة وفوائد اجهزة الرقابة العليا في موسكو خلال شهر اذار ٢٠١٠. ترأس الاجتماع المدقق العام لجنوب افريقيا ترانس نومبيبي حيث ضيف الاجتماع سيرجي ستيباشين رئيس غرفة حسابات روسيا الاتحادية . تضمن اهداف الاجتماع انهاء ورقة مناقشة المجموعة ليتم تقديمها في مؤتمر الانتوساي العشرون الذي سيعقد في جنوب افريقيا في وقت لاحق من هذه السنة ومناقشة الخطط المستقبلية لمجموعة العمل .

وافقت مجموعة العمل على التالي مبدئيا :

- اطار العمل الخاص بالإبلاغ وتعزيز قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا ؛
- شمول اطار العمل في اطار عمل المعايير الدولية لاجهزة الرقابة بعد اجراء العملية المستحقة الصحيحة ؛
- الحاجة الى تعزيز الادراك العالمي بقيمة ومنافع اجهزة الرقابة العليا ؛
- استخدام اطار العمل كأساس للتقييم عندما تحتاج اجهزة الرقابة العليا الى مساعدة اكبر وعندما يمكن للانتوساي تطوير ذلك الدليل ؛ و
- استخدام اطار العمل كأداة اخرى لتوفير المدخلات لخطة الانتوساي الاستراتيجية ؛

ستنشر ورقة المناقشة النهائية الخاصة بقيمة ومنافع اجهزة الرقابة العليا بكل اللغات التي تعتمدها الانتوساي على الموقع الالكتروني لمؤتمر الانتوساي (www.incosai.co.za) بحلول نهاية شهر تموز ٢٠١٠.
خطط لان يكون اجتماع مجموعة العمل القادم لشهر تشرين الثاني ٢٠١٠ في ساندتون – جوهانسبورغ –جنوب افريقيا و يسبق اجتماع مجلس الادارة ومؤتمر الانتوساي العشرون .
وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بجهاز الرقابة العالي لجنوب افريقيا على:
البريد الالكتروني : agsa@agsa.co.za
الموقع الالكتروني : www.agsa.co.za

الاجتماع الثالث لفريق مهام الاتصالات التابع للانتوساي

اعتمادا على سياسة الاتصالات المتبناة من قبل مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرون، قرر مجلس أدارة الانتوساي في تشرين الثاني ٢٠٠٧ تشكيل فريق مهام إستراتيجية الاتصالات التابع للانتوساي في ظل رئاسة السكرتير العام للانتوساي لتعزيز اتصالات الانتوساي الداخلية والخارجية .الأعضاء هم ، الهند (أداة تعاون للمجموعة الأسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الاسوساي) و المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)) ،ليبيا (المجموعة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة(الافروساي))، نيوزلندا (مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الباسيفيك) ، النرويج (مبادرة تنمية اللانتوساي) ، بنما (مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية والكاريبي (الاولاسافس)) ، اسبانيا (المجموعة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الاوروساي)) ، سانت لوسيا(مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الحوض الكاريبي (الكاروساي)) . تونس (المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (العربوساي)) و الولايات المتحدة الأمريكية (هذه المجلة) .

عقد الاجتماع الثالث لفريق مهام إستراتيجية الاتصالات التابعة للانتوساي بتاريخ ٢٨ آيار ٢٠٠٨،في المحكمة النمساوية للتدقيق في فينا . حضر الاجتماع الثالث ممثلين من أجهزة الرقابة العليا في النمسا ، بليز ،الدانمارك ، الهند ، المكسيك ، المغرب ، النرويج ، باكستان ، بولندا ، المملكة العربية السعودية ،جنوب أفريقيا ،كوريا الجنوبية ، اسبانيا ، تونس ، الولايات المتحدة الأمريكية واليمن .

رحب الدكتور جوزيف موسر السكرتير العام للانتوساي ورئيس فريق المهام بأعضاء فريق المهام . قدم الجهاز الرقابي الهندي تحديثا حول أداة تعاون الانتوساي ووزع أقراص تدريبية لأعضاء فريق المهام ،مشيرا الا ان هذه المجلة نشرت مسبقا مقالة توضح اداة التعاون وان أي جهاز رقابي عالي يستطيع ان يطلب الأذن لكادره بالدخول او لمجاميع عمل الانتوساي بارسال رسالة الكترونية الى الجهاز الرقابي الهندي على العنوان التالي : intosaic\support@tool.org

ثم راجع أعضاء فريق المهام وأبدوا ملاحظاتهم على مسودة دليل اتصالات الانتوساي ، الذي يعرض مبادئ الاتصال الداخلي والخارجي للانتوساي وأعضاءه من اجل (١) ضمان اتصال فعال وشفاف ودقيق وفي الوقت المناسب. (٢) المساعدة في تعزيز رؤية المنظمة .تعتمد المسودة النهائية على التعليقات المستلمة في الاجتماع وسيتم تسليمها الى اعضاء فريق المهام لتمر بمرحلة اخرى من ابداء التعليق .

استمر فريق المهام ايضا بالعمل على تحليل (مواطن القوة ، نقاط الضعف ، الفرص ، والتهديدات) التي تكمن في اتصالات الانتوساي من اجل المساعدة في تطوير استراتيجيات الاتصال المناسبة للمنظمة . وافق اعضاء فريق المهام على تقديم العناصر التي حددت لحد الان في تحليل (مواطن القوة ، نقاط الضعف ، الفرص ، والتهديدات) الى الرئيس بنهاية شهر حزيران والتي يعتبرونها بالغة الأهمية .

سيعقد اجتماع فريق المهام القادم اثناء مؤتمر الانتوساي العشرون في جوهانسبرغ – جنوب افريقيا في تشرين الثاني .

وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بسكرتارية الانتوساي على:

البريد الالكتروني intosai@rechnungshof.gv.at والموقع الالكتروني : www.intosai.org

منتدى المجموعة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الاوروساي) حول تدقيق أداء البرامج الاجتماعية الخاصة بالتكامل المهني للمعاقين

في كانون الثاني ٢٠١٠ استضاف الجهاز الرقابي البولندي (NIK)منتدى لمدة يومين حول تدقيق اداء البرامج الاجتماعية الخاصة بالتكامل المهني للمعاقين . نظم المنتدى بالتعاون مع المعهد الاوربي للإدارة العامة والمركز الاوربي للادارة المالية العامة في وارسو ، الذي شارك في الخبرة ذات الصلة بالموضوع . خصص المنتدى لممارسي المجموعة الأوربية للاجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (**الاوروساي**) المشتركين في تدقيق البرامج الاجتماعية . كان هدف المنتدى هو مناقشة تجارب أعضاء المجموعة الأوربية للاجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وإعطاء الموفدين طريقة خطوة بخطوة من اجل استخدامها في تخطيط وادارة وتوجيه عمليات تدقيق الأداء وأعداد تقارير بالنتائج . استوحيت فكرة المنتدى من مؤتمر المجموعة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة السابع الذي عقد في كراكو في حزيران ٢٠٠٨، وكانت إحدى مواضيعه تدقيق البرامج الاجتماعية الخاصة بالتكامل المهني للمعاقين. أوصى المؤتمر بأن على أجهزة الرقابة العليا ان تنتهز الفرص من اجل المشاركة في المعرفة والخبرة التي اكتسبها زملاء المجموعة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة مسبقا في هذا المجال . قرر الجهاز الرقابي البولندي(NIK) متابعة هذه التوصيات خلال عهده كرئيس لمجلس أدارة الاوروساي وذلك بتقديم هذا المنتدى وأجراء تدقيق متوازٍ لتوظيف الأشخاص ذوي العاهات في القطاع العام .

المشاركون في منتدى المجموعة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة المنعقد في بولندا حول تدقيق أداء البرامج الاجتماعية الخاصة بالتكامل المهني للمعاقين.

تم إتاحة كل مواد المنتدى والمعلومات العامة والتقارير وصور المجموعة على موقع رئاسة الاوروساي : www.eurosai2008.pl.
وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ NIK على:
البريد الالكتروني : wsm@nik.gov.pl الموقع الالكتروني : www.nik.gov.pl

برنامج تدريب مدرب التابعة لمبادرة تنمية الانتوساي / ومجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية والكاريبي (الاولاسيفس)

يبقيك اخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي علىاطلاع بالتطورات الحاصلة في العمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي. ولتكتشف معلومات اكثر عن مبادرة تنمية الانتوساي وللمواكبة ما بين طبعات المجلة اطلع على موقع مبادرة تنمية الانتوساي الالكتروني : www.idi.no

استجابةً إلى طلب (الاولاسيفس) بقيام مبادرة تنمية الانتوساي بتدريب مجموعة جديدة من اختصاصيي التدريب ، فقد اكتملت الاستعدادات للجولة الاقليمية الثالثة حول برنامج تدريب مدرب خلال سنة ٢٠١٠.

سيقدم البرنامج والذي يشتمل الان على نماذج لبناء القدرات والتعليم من اجل التأثير، سيكون مزيج من التعليم الالكتروني والتدريب الصفي . ويعد نشاطه الأول هو الاختيار المباشر عبر شبكة الانترنت لخمسين مشارك. والنشاط التالي سيكون النقل المباشر عبر شبكة الانترنيت لدورة تصميم وتطوير ورشة العمل (CDDW). سيتم دعوة المشاركين الذين اكملوا CDDW بنجاح إلى ورشة التقنيات التعليمية (ITW) الذي ستعقد في ٢٠١٠. وفي ورشة العمل هذه ، سيتعلمون وستكون لديهم الفرص لممارسة تقنيات تعليمية متنوعة . وسيتم تقييمهم ايضا على أساس مهاراتهم التعليمية والتسهيلية ، سيتخرج المشاركون الذين أكملوا CDDW المباشر على شبكة الانترنيت بنجاح كاختصاصيي تدريب معتمدين - لمبادرة التنمية الانتوساي.

برنامج بناء القدرات بين الاقاليم الخاص بادارة الدين العام

في ٢٠٠٨ ، بدأت مبادرة تنمية الانتوساي، برنامج بناء القدرات بين الاقاليم الخاص بادارة الدين العام ، الذي وضع من اجل تعزيز تطوير الكادر المهني والقدرة المؤسساتية لمشاركة اجهزة الرقابة العليا في تدقيق الدين العام . سيتم تقديم البرنامج الذي سيستمر حتى ٢٠١١ بالتعاون مع برنامج ادارة الدين لمؤتمر الامم المتحدة الخاص بالتجارة والتنميةUNCTAD ، معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ومجموعة عمل الانتوساي الخاصة بالدين العام WGPD.

بالنسبة للبرامج فمن المتوقع ان تعقد فرق تدقيقية من ٢٩ جهاز رقابي مشارك اجتماعا يخص تخطيط التدقيق وتنفيذ عمليات التدقيق المتعلقة بادارة الدين العام وفقا لخططهم التدقيقية قبل شهر شباط ٢٠١١. سيدعمهم خبراء من WGPD و برنامج ادارة الدين العام و UNCTAD خلال اداء اعمالهم . سيشارك ايضا خبراء من البنك الدولي وسكرتارية الكومنويلث بالاضافة الى خبراء مواضيع البحث الاقليميين في البرنامج . سيقدم الدعم الى الاجهزة الرقابية المشاركة من خلال شبكة الانترنيت او من خلال الزيارات اذا تطلب الامر .ستشجَع فرق التدقيق ايضا لمشاركة تجاربهم وكذلك تحدياتهم مع فرق اجهزة رقابية اخرى . وفي نهاية هذه المرحلة في شباط ٢٠١١ ، تتوقع الفرق القيام بفحص اجراءات التدقيق الاولية لاجهزتهم الرقابية وتهيأة مسودة بنتائجهم التدقيقية .

اجتماع اعداد تقرير حول تدقيق الاداء التعاوني التابع لمبادرة تنمية الانتوساي/ ومجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الباسيفيك

في ٢٠٠٩ تعاونت مبادرة تنمية الانتوساي مع مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الباسيفيك وبنك التنمية الاسيوي بخصوص تدقيق الاداء التعاوني الاول للمنطقة

الخاص بالقضية البيئية (ادارة الفضلات الصلبة) . وبعد اجراء دراسة تجريبية وانعقاد الاجتماع الخاص بوضع خطة التدقيق للسنة الماضية ، اكملت فرق من ١٠ اجهزة رقابية عملياتها التدقيقية في هذا المجال وتحليل البيانات الاولي بنهاية شهر شباط ٢٠١٠ وارسلوا نتائجهم التدقيقية الاولية الى خبير موضوع البحث SME و مبادرة تنمية الانتوساي IDI . دعت مبادرة تنمية الانتوساي الفرق التي اكملت مهمتها في هذا المجال الى الاجتماع الخاص لكتابة التقارير التدقيقية الذي عقد في فيجي للفترة ٨-١٥ نيسان ٢٠١٠. كانت الاجهزة الرقابية المشاركة من فيجي ، جزر كوك ،الولايات الاتحادية الميكرونيزية ، جزر المرشال ، Palau بالاو ، تونكا ، Tuvalu توفالو ، بابو نيو غينيا ، كوام Guam ، ساموا Samoa . خلال الاجتماع راجعت كوادر SME و IDI التقارير وتمت المصادقة عليها . وكجزء اخير للبرنامج تعاد التقارير الى الاجهزة الرقابية المعنية لغرض استحصال الموافقة عليها من قبل المدققين العامين .

المشاركون في اجتماع اعداد التقرير لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الباسيفيك في شهر نيسان ٢٠١٠ في فيجي المتعلق بتدقيق الاداء التعاوني الاول الخاص بادارة الفضلات الصلبة

برنامج منهجية التدقيق التابع للمجموعة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة(الافروساي)) و مبادرة تنمية الانتوساي IDI

خلال ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ اجرت الـ **IDI** برنامج تدريب مدرب لاجهزة الرقابة العليا الافريقية (sub-Saharan) الناطقين باللغة الفرنسية . تخرج خمسة وعشرون اختصاصي تدريب من البرنامج وتم تخطيط الدورة التدريبية الخاصة بمنهجية التدقيق والقاءها . واعيدت نفس الدورة التدريبية الخاصة بمنهجية التدقيق والقيت محليا في ٢٠١٠ من اجل تقوية قدرة التدقيق للاجهزة الرقابية المختارة في اجهزة الرقابة العليا الافريقية(sub-Saharan) الناطقة باللغة الفرنسية . اعتمادا على نتائج المسح ألاستفتائي تم اختيار مشاركة اجهزة رقابية من اربعة دول وهي (بوركينا فاسو ، كونغو برازافيلي و جمهورية كونغو الديمقراطية) .

ان المرحلة الاولى للبرنامج هي اجتماع تخطيطي وافق فيه رؤساء الاجهزة الرقابية الاربعة المختارة على عملية البرنامج ونتائجه وقدموا المدخلات الضرورية لتعديل البرنامج للاحتياجات الضرورية الخاصة باجهزتهم الرقابية. وخلال المرحلة القادمة من البرنامج ، سيحضر ورشات العمل اربعة فرق مدربة في حزيران من اجل تخطيط منهجيات التدقيق المحلية. وسيكون كل فريق مسؤول عن وضع منهاج منهجية التدقيق الموصى بها وفقا لاحتياجات معينة لجهاز الرقابة.

برنامج بناء القدرات بين الاقاليم لعمليات تدقيق الاداء الخاصة بالقضايا البيئية في الغابات

تعاونت مبادرة تنمية الانتوساي مع مجموعة عمل الانتوساي المختصة في التدقيق البيئي حول برنامج بناء القدرات بين الاقاليم لعمليات تدقيق الاداء الخاصة بالقضايا البيئية في الغابات. خطط هذا البرنامج لتعزيز مشاطرة معرفة فعالة والتعلم من خلال العمل وهدفه بناء القدرة المهنية والمنظمية في تنفيذ اجراءات تدقيق الاداء المتعلقة بالغابات في ١٢ مؤسسة رقابية مشاركة من ثلاث مناطق تتحدث الانجليزية تابعة للانتوساي هي: الاسوساي، والافروساي الناطقة بالانجليزية، والكاروساي. وفي الاجتماع التخطيطي في ايار ٢٠١٠، اتفق الممثلون من الامانة العامة لمجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة للانتوساي وخبراء في هذا الموضوع وعاملين من مبادرة تنمية الانتوساي على ابرز انشطة البرامج ومهامه ومسؤولياته علاوة على مجالات التدقيق واهدافه. وكان البرنامج قد انطلق خلال اجتماع مجموعة التدقيق البيئي الذي اقيم في الصين في شهر حزيران.

ورشة عمل التنمية المشتركة بين مبادرة تنمية الانتوساي ومنظمة الكاروساي حول اسلوب تقديم المشورة الرقابية المالية من واقع المخاطر

خلال اجتماع منظمة الكاروساي في شباط ٢٠٠٩، وضع رؤساء الاجهزة الرقابية الاقليمية منهج التدقيق المستند الى المخاطر RBA في صدارة اولوياتهم. وقد اتفقوا على ان تقوم مبادرة تنمية الانتوساي ومنظمة الكاروساي باطلاق برنامج RBA لمساعدة مؤسسات الرقابة العليا على تطبيق معايير مهنية من خلال وضع منهج تدقيقي يقوم على المخاطر والعمل على تنفيذه في عمليات التدقيق المالية. فتولى العمل على تطوير دليل متدرج الخطوات مع ادوات عملية لتيسير تنفيذ المنهج المذكور في عمليات التدقيق المالية، فريق مؤلف من مراقبين ماليين اقليميين، واحد الخبراء في هذا الموضوع، ومديرون للبرنامج والدعم المؤسساتي في مبادرة تنمية الانتوساي، لمدة ثماني ايام خلال ورشة للتنمية اقيمت بسانت لوسيا في ايار ٢٠١٠

المشاركون في الاجتماع التحضيري حول برنامج بناء القدرات في مناطق الانتوساي الخاص بعمليات تدقيق الاداء في القضايا المتعلقة ببيئة الغابات، الذي عقد في اوسلو في ايار ٢٠١٠.

كيفية الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي IDI

في حال رغبت بمناقشة اي من القضايا الواردة تحت باب اخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي من هذا العدد، يرجى الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي على:

البريد الالكتروني: ***idi@idi.no***، الموقع الالكتروني: ***www.idi.no***

مفكرة الانتوساي لسنة ٢٠١٠

يوليو

٧ -١٢ مؤتمر الباساي الـ١٣
تاراوا-كريبالي

١٢-١٣ اجتماع مجموعة العمل المعنية بالمسائلة عن مساعدات الكوارث وتدقيقها.
ليما -البيرو

اغسطس

٥-٦ اجتماع مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الاموال.
كويتو-الاكوادور

١١-١٣ اجتماع اللجنة الادارية التابعة للجنة تشاطر المعرفة والخدمات المعلوماتية.
المكسيك

سبتمبر

٨-٩ اجتماع اللجنة الفرعية للتدقيق المالي.
ساندهام-السويد

١٤-١٦ اجتماع قريق عمل الازمة المالية العالمية.
انجلترا

٢٣-٢٧ اجتماع اللجنة الفرعية لتدقيق الاداء التابعة للجنة المعايير المهنية.
برازيليا-الرازيل

اوكتوبر

٢٦-٢٧ الدورة الـ١٠ للجمعية العامة لمجموعة الاجهزة الرقابية العربية (العربوساي).
المملكةالعربية السعودية

نوفمبر

٢٠ اجتماع مجموعة العمل المعنية باهمية مؤسسات الرقابة ومزاياها.
جوهانسبرغ-جنوب افريقيا

٢١ اجتماع لجنة المعايير المهنية.
جوهانسبرغ-جنوب افريقيا

٢٢-٢٧ الاجتماع الـ٦٠ لمجلس ادارة الانتوساي، المؤتمر الدولي الـ ٢٠ لمؤسسات الرقابة العليا، والاجتماع الـ٦١ لمجلس ادارة الانتوساي
جوهانسبرغ-جنوب افريقيا

ديسمبر

٨-٩ اجتماع اللجنة الفرعية للتدقيق المالي.
ستوكهولم-السويد

ملاحظة المحرر: **ان الغرض من نشر هذه المفكرة هو دعم استراتيجية التواصل في الانتوساي، وكوسيلة لمساعدة اعضاء الانتوساي على تخطيط وتنسيق جداول اعمالهم. وسيشمل هذا الباب الدوري من *المجلة* ما يقام من انشطة في سائر انحاء الانتوساي، فضلا عن الانشطة الاقليمية مثل المؤتمرات والاجتماعات العامة واجتماعات مجالس الادارة. وبسبب ضيق المساحة، تعذر ادراج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات المهنية الاخرى التي تقيمها مناطق المنظمة. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسكرتارية العامة لكل مجموعة عمل اقليمية.**

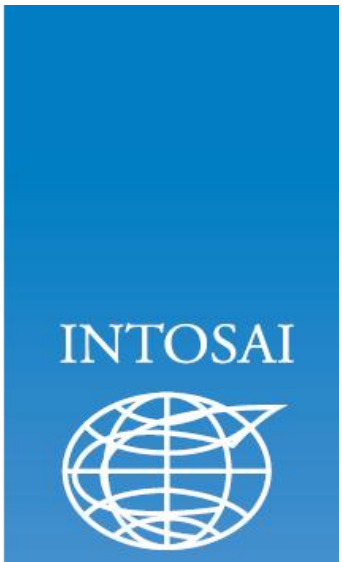
INTOSAI